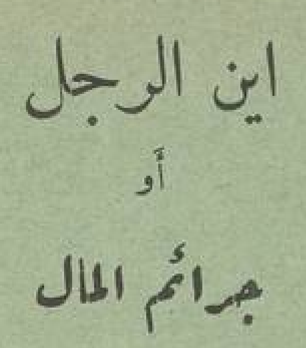


اين الرجل

أو

جرائم المال

رواية غرامية * اجتماعية * جنائية * بوليسية * واقعية مصورة

جرت حوادثها في عمان عاصمة شرقي الاردن

بين سنة ١٩٢٨ و سنة ١٩٣٣

مؤلفها وناشرها

اديب رمضان

وهو الذي ضبط وقائعها بنفسه

الجزء الثاني

« الطبعة الثانية »

دار الطباعة العربية دمشق : باب البريد

اين الرجل

أو

جرائم المال

رواية غرامية * اجتماعية * جنائية * بوليسية * واقعية مصورة

جرت حوادثها في عمان عاصمة شرقي الاردن

بين سنة ١٩٢٨ و سنة ١٩٣٣

مؤلفها وناشرها

اديب رمضان

وهو الذي ضبط وقائعها بنفسه

الجزء الثاني

« الطبعة الثانية »

دار الطباعة العربية دمشق : باب البريد

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الفات نظر ﴾

نرى من المناسب ان يعلم قراء هذه الرواية بأنه بعد ان اعلنت الصحف بأن هذه الرواية ستنشر قريباً حضر من عمان السيد جودت شعشاعه الكاتب في شركة شل بعمان منتدباً من قبل اسماعيل البلبيسي وكيل الشركة وقال انه مفوض من قبل اسماعيل المذكور للأتفاق معي على اعطائي مبلغ مأة ليرة فلسطينية مع خمسمائة ليرة سورية عن مصاريف الطبع على ان اصرف النظر عن نشر الرواية وان اسماعيل كلفه بهذا بحضور الامير عبد الله ورئيس ديوانه الذين وافقوا على هذا المسعى وقد احضر لي معه جماعة من ادباء دمشق لأقناعي بقبول المبلغ وصرف النظر عن نشر هذه الرواية ولكنني رجحت ان انشرها ليعرف القاصي والداني كيف تصرفت حكومة شرقي الاردن في قضية اغتيال أخي .

— تابع —

الفصل الثامن

— وما هي الجناية الأخرى ياسيد ؟

— كان في هذا البلد رجل مغربي ضاقت في وجهه سبل المعيشة فراح يشتغل بقراءة الطالع وضرب الرمل وقيل للبلابسة بان اخاك خليلا كان يتردد عليه فيسأله عن حظه ومستقبله فلما ان هربت البنت من بيتهم اشاع ابوها واخوانها بان المغربي قد سحرها وقد قصدوه وهددوه فانكر العلم بامرها و لكنهم ظلوا حاقدين عليه وبعض الناس سمعوهم يقولون لابد من قتله وبعد مرور شهرين او ثلاثة وجد المغربي مخنوقاً في فراشه ولم يعلم قاتله الى الآن .

وفي الليلة الماضية كنت اسمر عند رباح الغزاوي وتحادثنا عن توقيف اسعد العنجراوي والشرطي عبد الرحيم محمود و كان عند رباح غلام من الكرك اسمه سالم فتدخل في الحديث وقال بأنه سمع بعض الجراكسة



يتحادثون مع بعضهم ويقولون بان الذين قتلوا الساحر هم اولاد البلبيسي اخوان الفتاة المعلومة .

— هل تعرف اسم المغربي القتيل ؟

— لا اعرف اسمه ولكنني اعرفه بشخصه وهو رجل غريب عن عمان وليس له فيها اقارب وكان يزعم انه مغربي واحياناً يقول بانه مصري .

— هل اتهمت الحكومة احداً بقتله ؟

— نعم ان الشرطة كانت اتهمت اصحاب الدار التي كان يسكنها ثم ظهر بانهم ابرياء فاخلى سبيلهم بعد توقيف بضعة اشهر .

* * *

— وهل يعرف سالم الكركي اسماء الذين سمعهم يتحادثون في الموضوع ؟

— سألته فقال بانهم جراكسة ولا يعرف اسمائهم وقد كلفته ان يأتي معي لمقابلتك فرفض وخاف .

— دعه وشأنه ، وهل كان اخي في عمان حينما قتل الرجل ؟

— لا بل كان قد انتقل الى معان . فشكرته واوصيته بمتابعة البحث مع التكتم وخرجت قاصداً محل الحلاق احمد محمود الغرباوي واثناء قص شعري سألته :

– هل سمعت فيما مضى بان اخي خليلا كان عمل سحراً لبنت البلبيسي ؟

– نعم قد راجت في عمان اشاعة مفادها بان خليلا لم يتمكن من تهريب الفتاة الا بقوة السحر وعلى زعم اهلها انهم وجدوا العزائم السحرية مدفونة تحت عتبة باب دارهم ووجدوا ايضاً كتابات سحرية موضوعة في مجرى السيل

– ومن الذي اشاع الخبر ؟

– ابو البنت واخوتها كانوا يقولون ذلك تبريراً لفشاتهم ٠

– ومن الذي ارشدهم الى مدفن السحر ؟

– امرأة تضرب بالرمل كانوا كلفوها ان تشكف لهم مخبأ البنت بطريقة ضرب الرمل فلم تستطع ايجاد مخبأ البنت ولكنها قالت لهم انها مسحورة ثم ارشدتهم الى الاماكن التي دفن السحر فيها ٠٠٠ وقد زارهم جاري لما كانت البنت مختفية واخبروه بذلك ايضاً ٠

تصنعت الاستهزاء وضحكت بقهقهة عالية ثم قلت :

– يظهر بانهم اغبياء وهل تعتقد انت بتأثير السحر ياصاحبي ؟

– انا لااعتقد ولكن اهلها اعتقدوا !

– وانا مثلك ٠ هل منهم احد يحلق عندك ؟

– الان لايحلق عندي غير اخيها علي البلبيسي وكان عبده ايضاً

يحلق عندي وانتقل الى غيري .

وبعد ان تمم الحلاقة قلت له :

— لنتسلى قليلا فهل يمكنك ان تنادي جارك لهنا

— استدعى جاره ولما ان اقبل تظاهرت بالضحك وسألته :

— اصحيح ان البلابسة كانوا اشاعوا بان ابنتهم مسحورة

— نعم سمعتهم بنفسي يقولون ذلك

— وهل عرفوا الساحر

— نعم فقد ذكروا انه رجل غريب معمم كان يجلس عند باب المسجد

واخيرا ذهبت الى دائرة تحري الجرائم (هي دائرة مرتبطة بقائد الجيش مباشرة)

فذكرت لسكرتيرها رغبتي في اخذ بعض المعلومات عن الساحر المقتول وبعد ان فتش مقدار ساعة وعثر على الملف المختص به اخبرني بان الرجل الذي وجد في بيته مخنوقاً اسمه محمد الحاج عبد الله المهتدي مجهول الهوية والتابعية وانه قتل بتاريخ ٣٠—١١—٩٢٨ ليلا وان تقرير الطبيب يذكر بانه وجد في عنقه اثر عضه عميقة وقد صور محل العضة بالالة المصورة وبين اشكال اسنان المجرم وقياسها والعلامة الفارقة في الفك تسهيلا للبحث عن المجرم وان القتل كان خنقاً باليدين وان القاتل مجهول وهذا كل ماتعرفه الدائرة المذكورة عن هذه الجناية ..

الفصل التاسع

تحقيقات العدلية

داوم قائد الشرطة على استجواب المتهمين مدة يومين وفي يوم ٢٧-٢-٩٣٠ صار ارسال الشرطي عبد الرحيم الى السجن المركزي بعد ان اصدر مدعي عام المركز مذكرات لتوقيفه وتوقيف اسعد العنجراوي توقيفاً غير موقت ولم يرسل العنجراوي الى السجن المركزي بل ابقاه القائد في سجن الشرطة وفي ذلك اليوم صار توقيف صبحه (ام علي) وقد استغربت توقيفها وسألت قائد الشرطة عن السبب فذكر لي بان المدعي العام اصدر مذكرة لتوقيفها توقيفاً غير موقت ولم يزد على ذلك وقد لاحظت من ذلك اليوم بان بهجت بك لايريد اطلاعي على ماجاء في افادات المتهمين فتجنبت ازعاجه بالسؤال .

بعد ان تم استجواب صبحة ارسلت مع شرطي لوضعها في السجن

المخصص للنساء في المحطة فارتأيت ان اتبعهما لاسئلها عن سبب توقيفها وعما اجابت به حباً في الاستطلاع وقد لاحظت ان شاباً اسمه احمد فوزي الكردي يشتغل كاتباً عمومياً بعمان كان يقتفي اثرها وعندما ابتعد بها الشرطي عن الشارع العام وانتحى بها ناحية دارها تقرب احمد فوزي منها وصار يحادثها مما دعاني الى الارتياب في امره وقد تذكرت بان هذا الرجل لم يفارق دائرة الشرطة منذ ابتدأ القائد باستجواب العنجراوي والشرطي عبد الرحيم فاسرعت الخطى الى ان دنوت منه وقلت له ماذا تريد من هذه المرأة ؟

ولما تلعثم في الجواب قلت للشرطي المحافظ ارجوك ان لاتدع احداً يكلمها فابتعد الرجل عائداً من حيث اتى ، سألت صبحه عما اوجب توقيفها فزعمت بان العنجراوي قد اتهمها كذباً بانها قالت لخليل بعد استقالته انا ساحضر لك بنت البلبيسي الى داري وان خليلا وعدها بمكافأة نقدية وانها اوقفت لمجرد الشبهة : تركتها وعدت اتتبع خطوات فوزي من بعيد بدون ان يشعر فرأيته قد دخل الى محل اسماعيل البلبيسي احد اخوان الفتاة المعلومة · فهل كان الرجل يتجسس ؟

الله اعلم ! ويجوز انني كنت مخطئاً فيما ذهبت اليه (وان بعض الظن اثم) ولكنه على كل حال ليس من الصعب على اي مجرم كان ان يجد انصاراً وعيوناً ينقلون اليه الاخبار التي تهمه لقاء اجر معلوم ليحتاط لنفسه

خصوصاً متى كان موسراً يستطيع البذل بسهولة وعلى لاخص في بلادنا التي رخصت فيها اثمان الضمائر .. اليس لنا في اقدام اسعد العنجراوي على الكذب والتضليل لاخفاء جناية قتل مقابل عشرة قروش فقط دليلا على ماوصلت اليه اخلاقنا من الانحطاط ؟؟

وعلى كل حال استغربت توقيف صبحة مع انه لايوجد اسباباً تبرر توقيفها وقد ادركت ان التحقيق قد اتجه الى ناحية خاطئة هذا اذا لم يكن القصد من توقيفها التظاهر بالاهتمام في التحقيق تظاهراً كاذباً

***

في مساء ٣—٣ ٩٣ كنت ماراً من امام دائرة الشرطة فصادفت بهجت بك قائد الشرطة خارجاً من الدائرة ومتجهاً لجهة السوق فخطرلي ان اسأله عما وصلت اليه تحقيقاته وعند اسوآل منه اجاب بانه احال أوراق القضية للمدعي العام وانه يؤمل بقرب الوصول الى نتيجة حسنة تكشف غوامض الجناية وانه لم يحدث حتى الآن في التحقيق شيئاً غير اعتراف اسعد العنجراوي عن عبدالرحيم وقد حاولت ان افهم منه عن الاسباب التي استند اليها في توقيف المرأة صبحة فتنصل من الاجابة ثم عاد فقال ان الذي اوقفها هو المدعي العام واكتفى بهذا الجواب .

تركت القائد يذهب في طريقه وذهبت افكر في طريقة لمعرفة الحد الذي وصل اليه التحقيق ...

بعد ان تركت القائد ذهبت الى المقهى للتسلية وقتل الوقت ولكنني كنت اشعر بعدم الاطمئنان الى تحقيقات قائد الشرطة واود لو امكنني الاطلاع على افادات المتهمين وقد جلست في المقهى مشتت الفكر كأنني على جمر ....

بعد ان جلست في المقهى مدة تزيد عن ساعة وانا بالحالة التي وصفتها من اجهاد الفكر دون جدوى قمت متجهاً نحو البيت واثناء مروري من امام مركز الشرطة صادفت مفوض التحقيق نديم افندي السمان خارجاً من الدائرة فسلمت عليه وسألته اذا كان يعلم شيئاً جديداً عن سير التحقيق فقال :

— هل علمت بامر شهادة مصطفى حسين المغربي ؟

— كلا ومن هو هذا الرجل ؟

— هو جندي من جوقة موسيقى الجيش ومركزه في المحطة .

— كلا لااعرفه وليس لي علم ان له شهادة في قضيتنا فما هي شهادته ؟

— سأعلمك عنها الآن ولكنني ارجوك ان لاتخبر قائد الشرطة ولا احداً غيره بانك عرفت بهذا الأمر مني . في صباح اليوم صار جلب

عبد الرحيم من السجن لدائرة الشرطة وفي خلال وجوده في غرفة التوقيف حضر الجندي مصطفى حسين وقال لقائد الشرطة ان عبد الرحيم مظلوم وانه كان في دمشق منذ شهرين بمأذونية فرأى خليل رمضان جالساً في احدى المقاهي وجلس معه وانه مدة وجوده في الشام رآه مراراً عديده وهو مصر على ان خليلا حي يرزق وقد امر القائد بضبط افادته وانا سجلت هذه الافادة ثم ارسله القائد بمذكرة الى المدعي العام فكرر الافادة لديه وقد سجلت الافادة بدائرة المدعي العام ايضاً .

— ولكنني قبل ساعتين تقريباً كنت مع قائد الشرطة وسألته هل من جديد في التحقيقات فأكد لي بانه ليس من جديد وما دام انه قد سمع افادة الجندي مصطفى حسين في صباح اليوم فكان من اللازم ان يطمئنني على الأقل !..

وجم المفوض برهة قصيرة وهو ينظر الي نظرة المتفرس ثم قال :

— يظهر لي بانك لم تدرك حتى الآن بان بهجت بك يريد كتمان معلومات هذه القضية عنك .

— انني في شك من هذا الأمر !

— دع الشك واعلم يقيناً بان القائد لا يريد اطلاعك على شيء ولو علم بحديثي هذا اليك فانه يسعى للانتقام مني بسبب قضيتك وحيث ان ضميري غير مطمئن لشهادة مصطفى حسين فقد دفعتني المروءة لأخبارك

اكتفيت بما سمعته من هـذا المفوض الغيور وادركت بان شهـادة مصطفى حسين هي مؤآمرة جديدة يراد منها التضليـل وطمس دلائل الجريمة وبدون ان اجهد نفسي في التفكير الهمني الله طريقة ارد بها كيد المتآمرين وادحض بها هذه الشهادة الكاذبة وقد رسمت الخطة في مخيلتي رسماً محكماً ثم شكرت المفوض على غيرته وبعد ان تركته رحت ابحث عن الصديق محمد افندي اليوسف لأكلفه بما يلزم ان يفعله تنفيذاً للخطة التي عقدت النية على تنفيذها ......

صار من اللازم ان يعرف القراء من هو محمد افندي اليوسف !..

انه من جراكسة عمان كان في المـاضي القريب مفوضاً لتحري الجرائم في مركز عمان والكل يشهد بانه يمتاز بذكاء نادر ودقة متناهية في التحقيق ولكنه لايعرف التملق والمداهنة ولا يعمل الا بما يوحيه اليه ضميره وواجباته وقد تآمر عليه بعض رؤسائه وحرضوا قائد الجيش عليه ففصله عن وظيفته وفي المدة التي عرفته خلالها كان خارج الملاك وبدون عمل وكان قد مضى على تعارفنا بضعة ايام حينما علمت بأمر شهـادة مصطفي حسين وكنت طلبت اليه ان يقوم بما امكنه من البحث السري عن قضية اخي خليل فوعد خيراً وقد توسمت فيه الصدق والعزم على البر بوعده ولهذا ارتأيت في هذه الليلة ان ابحث عنه لاكلفه بالمهمة التي عقدت النية على تكليفه بها وقد وجدته في المقهى الذي اعتاد الجلوس فيه فدعوته

ان يرافقني الى بيتي ولما ان وصلنا الى البيت بدأت بالحديث فقلت له :

— هل تعرف الجندي مصطفى حسين المغربي ؟

— نعم انه من افراد الموسيقي بالمحطة ومن الجنود المقربين الى عبد القادر بك مساعد قائد الجيش .

— ان هذا الجندي قد شهد في صباح اليوم بدائرة الشرطة ثم بدائرة المدعي العام بأنه منذ شهرين كان مأذوناً في دمشق وانه اجتمع بأخي خليل مراراً مدة وجوده بالشام وانني متأكد من ان هذه الشهادة نتيجة موآمرة لاضاعة دلائل جريمة القتل فما رأيك ؟

— لاعلم لي بشهادة مصطفى حسين الا منك الآن ولكن التحقيق الذي قمت به منفرداً دلني على ان هناك شاهدين سوف يتقدما بمثل هذه الشهادة وقد عرفت احدهما وهو غرباوي يسكن في قرية ام العمد و كان في الماضي يشتغل في حراثة الارض عند البلابسة وقد بحثت عنه فقيل انه كان بعمان وفي نهار امس ذهب الى ام العمد وانني في انتظار عودته لعمان لانه سيعود حتماً ويجوز ان يكون الشاهد الثاني الذي سمعت عنه هو مصطفى حسين فهل انت متأكد بان مصطفى قد ادلى بالشهادة .

— نعم لأن الرجل الذي اخبرني هو احد مفوضي الشرطة وقد اوصاني بكتمان اسمه . واذا تقدم شاهداً آخر وشهد بما يؤيد شهادة مصطفى

حسين فعندها يثبت بان اخي خليل روحي حياً بعد اختفائه بعمان فيطلق سراح العنجراوي وعبد الرحيم ويبقى القتلة في امان بعد اغلاق باب التحقيق فمن الواجب ان نثبت كذب شهادة مصطفى حسين باقصى السرعة ونجعله يدخل السجن تأديباً للشاهد الآخر الذي لم يتقدم بعد للشهادة لان دخول مصطفى حسين للسجن يضع الرهبة في قلب كل من تحدثه نفسه بان يتقدم بشهادة كاذبة في قضية أخي ·

— هذا معقول ولكن باية وسيلة سنثبت بطلان شهادته ·

— لقد رتبت الخطة في فكري وهي سر احتفظ به لنفسي وارجو منك ان تقوم صباح غداً بتحقيق سريع عن مصطفى حسين وعن الاماكن التي ذهب اليها وعن الاشخاص الذين اجتمع بهم منذ تاريخ توقيف اسعد العنجراوي حتى اليوم فهل تعدني انك ستقوم بهذا العمل ·

— نعم سأبدأ عملي في الصباح الباكر وسأذهب مبكراً للمحطة لأسأل من جنود الموسيقي عما اريد معرفته ·

— وانا سأذهب الآن لمقابلة عبد القادر بك الجندي للاتفاق معه على تنفيذ الخطة التي رسمتها ·

— كن حذراً من عبدالقادر بك ياصديقي !

— ان مداخلة عبد القادر بك هي التي الجأت قائد الشرطة على مباشرة التحقيق بصورة جدية ·

— انا متأكد مما تقول وازيدك علماً بانه عندما انت طلبت توقيف العنجراوي اوقفوه في الشرطة ولكنهم ارسلوه مخفوراً لفلسطين بقصد ابعاده لخارج الحدود وقد صادف بعد سفره بقليل ان سأل عبد القادر بك عنه من قائد الشرطة بناء على مراجعاتك ولما علم بانه ارسل لخارج الحدود أمر بارجاعه من الطريق وخاطب مخفر شرطة جسر اريحا على الحدود بلزوم ارجاعه لعمان فلما ان وصلت السيارة التي تحمله مع الشرطي المحافظ عليه للجسر بلغوا الشرطي امر عبد القادر بك وصار ارجاع العنجراوي الى عمان.

— هل انت متأكد مما تقول.

— نعم.

— مادام الأمر كما تقول فلا مجال للحذر من عبد القادر بك بل يجب ان تزداد الثقة به ولكن كيف يجرؤ بهجت بك على ابعاد العنجراوي بعد ان تقدمت الشكوى ضده وتوفرت الدلائل.

— هذا هو الواقع ولو ان العنجراوي قطع الحدود في ذلك اليوم لما اضطر الى الاعتراف ولما رأينا عبد الرحيم موقوفاً ومع علمي بأن مداخلة عبد القادر بك في الأمر قد كانت مفيدة للبدء في التحقيق فانني ادعوك للحذر ياصديقي لأنني اخشى ان تقف هذه المساعدة منه عند حد قريب خصوصاً اذا كان للملابسة علاقة بالجريمة.

— هذا يامحمد افندي سابق لأوانه والغريب في الأمر ان بهجت بك

عندما علم بمراجعاتي لعبد القادر بك حاول افهامي بان اكون على حذر من عبد القادر بك ولكن نصيحة بهجت بك جعلتني ازداد ثقة بعبد القادر اما وقد سمعت هذه النصيحة منك فلن انساها .....

نظر محمد افندي الى ساعته وقال :

— نحن الآن في منتصف الليل وانني ذاهب للنوم .

— نخرج سوية فلن انام قبل مقابلة عبد القادر بك .

خرجنا سوية وقد تركته يذهب الى بيته وسرت نحو منزل عبد القادر بك ولما ان طرقت الباب اجابوني بأنه نائماً فطلبت منهم ان يوقظوه وقلت انني اريده لامر مستعجل وبعد ان ايقظوه اذنوا لي بالدخول فوجدته جالساً في فراشه فقلت :

— ارجوك العفو ياسيدي لازعاجك في مثل هذه الساعة !

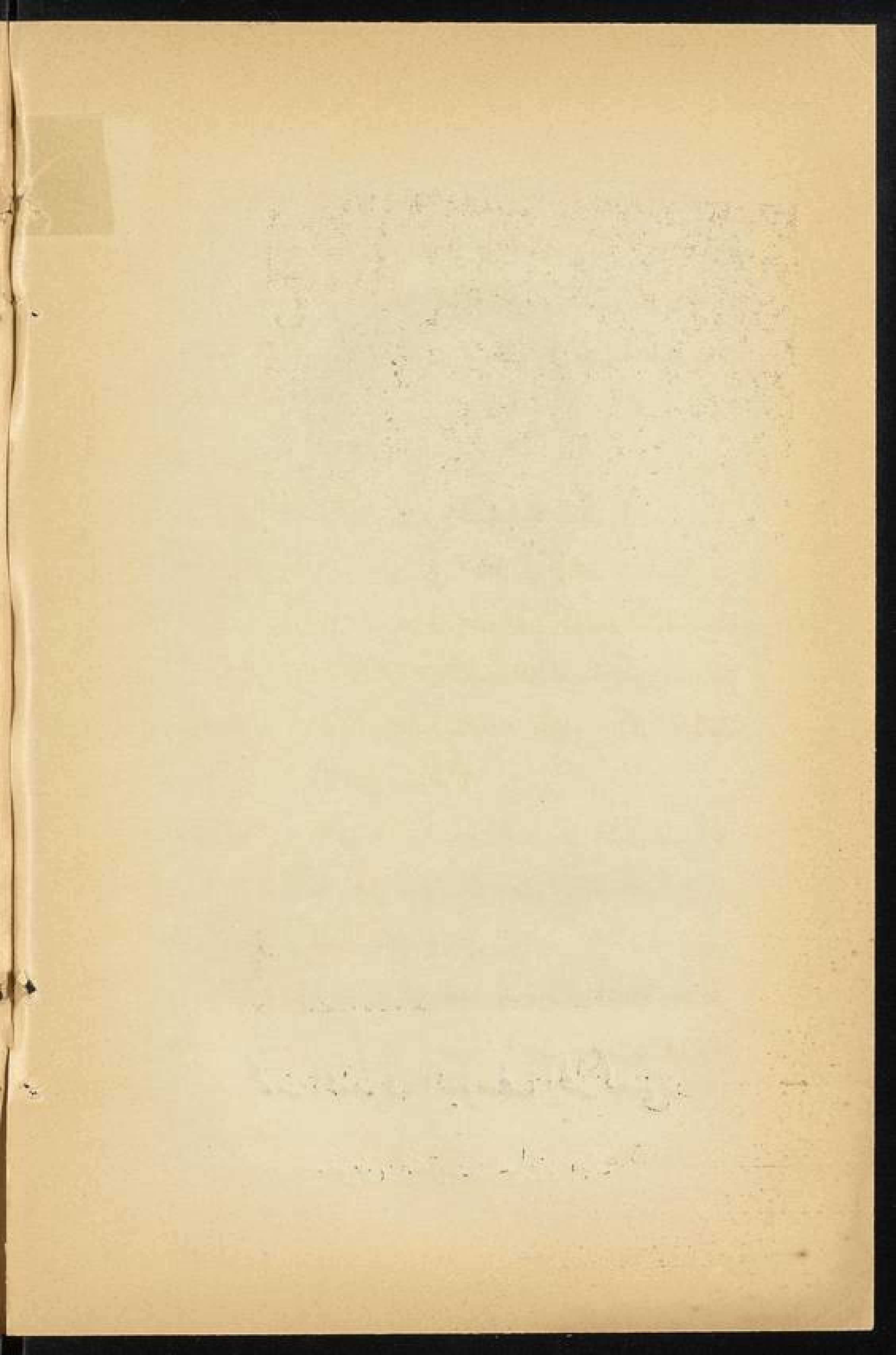
— لابأس فهل من جديد .

— نعم فأن احد جنودكم قد شهد اليوم في الشرطة ولدى المدعي العام بانه رآى اخي خليلا في الشام منذ شهرين وانا متأكد بانه كاذب ومدفوع لهذه الشهادة وقد اتيت لأتفق معكم على طريقة نستطيع بها اظهار الحق من الباطل قبل فوات الاوان وقبل ان يظهر للميدان شهوداً آخرين مأجورين ويشهدوا بمثل شهادته فيغلقوا باب التحقيق الجاري الآن ..



محمد افندى اليوسف الجركسى

مفوض التعقيب السابق بعمان



— هل نعرف اسم الجندي ٠

— نعم هو مصطفى حسين المغربي من جوقة الموسيقى ٠

— انني اعرف هذا الجندي حق المعرفة وهو من الجنود الأمناء

— لا يجوز ياسيدي ان يكون ظنكم في هذا الجندي على خطأ ؟

— يجوز طبعاً ٠

— اذن ارجوا منكم ان تستدعوه غداً لمقابلتكم في دائرتكم الرسمية وتخبروني عن ساعة حضوره لكي احضر في الوقت المناسب قبل ان تسألوه عن امر الشهادة وعند وصولي يجب ان يكون واقفاً امامكم وانني سأقول لكم عن حادثة مختلقة من اساسها فتظاهروا انتم بتصديقها وبعد خروجي اسألوه كيف ولماذا تقدم بشهادته فتظهر لكم منه الحقيقة

— وما هي الأكذوبة التي ستقولها ؟

— ستعرفونها في حينها ولكنها سوف تحمله على الاعتراف بكل شيء وانني واثق مما اقول انما ارجوا ان لايكون مع الجندي احداً ٠٠٠

لم يطيل عبد القادر بك التفكير بل قال لي :

— في الساعة العاشرة من صباح الغد يكون الجندي مصطفى حسين واقفاً امامي في دائرتي الرسمية فيجب حضورك في تلك الساعة ٠

– الأفضل ان انتظر في محل ياسين دياب التجاري وسأجلس بجانب التلفون ومتى وصل الجندي لعندكم تسألوا في التلفون عن عبد الحميد افندي دياب وسوف يجيبونكم بانه مسافر في الشام وعندما اسمع مخابرتكم لهم اعرف انها اشارة منكم لي فأحضر اليكم فوراً .

– لا بأس فقد اتفقنا ..

– لقد كلفت محمد افندي اليوسف ان يشاركني في التحقيق وقد قبل فهل تسمحوا ان اكلفه بتقديم تقرير لكم عن نتيجة تحقيقاته .

– اذا استطاع الوصول لتحقيقات مفيدة فلا بأس ان يكتب نتيجة تحقيقاته ويرسلها الي معك ولن اترك جهوده تذهب سدى وسأستدعيه لعندي في الوقت المناسب .

– اذن سأبلغه امركم هذا .

– لا مانع .....

– ثم ارجوكم عدم اطلاع بهجت بك على شيء قبل الوصول الى النتيجة

– سأفعل كما تريد .

– شكراً .....

خرجت من منزل عبد القادر بك وكانت الساعة الثانية بعد نصف الليل ولم استطع الرقاد طيلة هذه الليلة ولكنني كنت على مثل اليقين من ان سهري لن يكون بدون نتيجة في صباح اليوم التالي ...

الفصل العاشر

مفاجأة مفيدة

قبل ان يحين الموعد المضروب دخلت لدائرة المدعي العام السيد عبد الكريم الحديدي وهو في الوقت ذاته يقوم بوظيفة « مستنطق » وبعد ان بدأته بالتحية اللائقة بمقامه الكريم قلت :

— هل احيلت اليكم من الشرطة الاوراق المختصة بالموقوفين اسعد العنجراوي والشرطي عبد الرحيم محمود ؟

— نعم

— قيل لي ان جندياً اسمه مصطفى حسين المغربي قد حضر لديكم نهار أمس وادلى اليكم بشهادة تتعلق بالدعوى المختصة بهم ؟

— كلا لا اعرف هذا الجندي وليس له شهاده في قضيتك .

— هل انت متأكد ياسيد ؟

— كل التأكيد !

قال هذه الجملة بانفعال وغضب ظاهر فاكتفيت بجوابه هذا وخرجت وانا بين الشك واليقين فقائد الشرطة لم يخبرني مساء امس عن شهادة مصطفى حسين وهاهو المدعي العام ينكر وجودها فهل ان المفوض نديم افندي لم يكن صادقاً فيما اخبرني به وهل سأقف موقفاً مخجلاً امام مساعد قائد الجيش للأمن العام عبد القادر بك عندما يستدعي الجندي من المحطة ؟ الحقيقة ان الامر يدعوا الى الحيرة وقد عقدت النية ان اخبر عبد القادر بك بأن المفوض نديم افندي قد خدعني فيما اخبرني به عن شهادة الجندي هذا اذا ظهر بان ليس لمصطفى حسين شهادة كما قال المدعي العام اما اذا ظهر بان المفوض صادقاً فقد وجب علي الحذر من المدعي العام وعدم الثقة بجميع تحقيقاته ابتداء من هذه الساعة وادخاله في القائمة الى جانب بهجت بك والمفوض عبد الرحمن افندي اليافاوي وليس هذا ببعيد ...

في الساعة التاسعة والنصف دخلت الى محل التاجر ياسين دياب وشركاه وجلست اتحدث الى السيد ياسين التلهوني من هنا وهناك وفي الساعة العاشرة تماماً قرع جرس التلفون وبعد ان قبض السيد التلهوني على السماعة سمعته يجيب المخاطب بقوله :

ان عبد الحميد دياب قد سافر الى الشام فقلت له من الذي خاطبك بالتلفون فقال انه عبد القادر بك الجندي ....

خرجت من المخزن مسرعاً نحو مركز قيادة الجيش ولم انتظر من البواب ان يخبر عبد القادر بك بقدومي بل دفعت الباب بقوة ودخلت فرأيت الجندي جالساً على كرسي مقابل لعبد القادر بك وقائد الشرطة واقفاً امامه فقلت بصوت عالٍ وبلهجة تنم عن الانفعال مخاطباً عبد القادر بك :

— لقد اخرجنا جثة اخي خليل من مدفنها وقد فحصها الطبيب فقال ان القتل وقع قبل سنة وقد تركته عند الجثه مع مفوض وشرطي وهو يطلب منكم ان ترسلوا اليه طبيب الجيش لكي يشاركه في الفحص الطبي لأعطاء التقرير اللازم وقد ارسل اليكم هذه المذكرة ثم ناولته ورقة مطوية وقد كتبت له بداخلها :

«اخفوا هذه الورقة عن نظر غيركم ، ابحثوا في دفتر الاجازات عما اذا كان مصطفى حسين قد ذهب بمأذونية للشام من مدة قريبة ، اسألوه ما الذي حمله على ان يتقدم كشاهد ومن الذي دفعه لهذه الشهادة . سجلوا افادته تحريراً على انفراد ثم استدعوا آخرين واعيدوا عليه افادته بحضورهم بعد ان يوقع عليها» ...

ما كدت اتمم كلامي لعبد القادر بك واناوله الورقة المار ذكرها والتي زعمت انها من الطبيب حتى التفتت لخلفي ونظرت في وجه الجندي مصطفى حسين فرأيته قد اضطرب ومال على كرسيه حتى كاد يقع على

الارض و كانت جميع اعضائه ترتجف وقد اصفروجهه فنهض واقفاً واستند الى الحائط كانما حصل له عارض غير طبيعي فوليت وجهي عنه واردت الخروج غير ان بهجت بك استوقفني وقال لي :

— اين وجدوا الجثة ؟

سوآل محرج ولكنني أجبته فوراً :

— عندما يصل الطبيب لهنا ارسلوه الى مركز الشرطة ومن هناك يرشدونه الى موضع الجثة

— ومن هو المفوض الموجود عند الجثة ·

— لا اعرف اسمه وعندما تذهبو مع الطبيب ستعرفونه ! ···

اما عبد القادر بك فقد قرأ الورقة بدون ان يمكن بهجت بك من قرائتها ثم طلب بالتلفون قيادة المحطة وقال على مسمع الجندي مخاطباً المحطة :

— ارسلوا طبيب الجيش لدائرتنا حالاً ! ··

ثم ترك السماعة وقال لي :

— اذهب ياديب افندي وانتظرنا عند جثة اخيك كان الله في عونك ونحن سنلحق بك حالما يصل الطبيب · ·

خرجت من غرفة عبد القادر بك واغلقت الباب خلفي وقلت للآذن الواقف على الباب لاتدع احداً يدخل على البيك الآن قبل ان يخرج

الجندي من عنده ولم اغادر مركز القيادة بل نزلت الى الطابق الارضي ووقفت بجانب الباب ارقب ماسيحدث .

بعد ربع ساعة تقريباً نزل الجندي مصطفى حسين ومعه جندي مسلح للمحافظة عليه فتبعتهما على بعد خطوات الى ان وصل لدائرة المدعي العام وهناك سلم المحافظ الى المدعي العام ورقة من عبد القادر بك لم اعرف مضمونها ولكن المدعي العام كتب مذكرة بتوقيف الجندي مصطفى حسين توقيفاً غير موقت وارسله مع الجندي المحافظ عليه الى السجن المركزي في المحطة ولم اجد لزوماً للسوآل من المدعي العام خوفاً من ان يضللني في هذه المرة ايضاً فمدت ادراجي لعند عبد القادر بك وسألته عما حصل بعد خروجي فقال :

— لقد اعترف مصطفى حسين بأن شهادته عن رؤية اخيك خليل في الشام غير صحيحة وفتشنا في سجل المأذونيات فوجدنا انه لم يغادر عمان منذ اكثر من سنة وبما ان شهادته في دائرة المدعي العام امس كانت بعد حلف اليمين وقد ثبت بانه كاذب فقد ارسلته للمدعي العام ليضبط افادته ويوقفه حسب الاصول وقد اخبرني المدعي العام انه قد بعث به الى السجن في المحطة .

— هل اعترف لكم باسماء الذين دفعوه للشهادة ؟

— انه يريد ان يشرك معه بعض ضباط الجيش في التهمة وليس

من المناسب ان نفتح هذا الباب حرصاً على سمعة الجيش خصوصاً وان قائد الجيش بيك باشا لايريد شيوع مايسيء الى سمعة ضباط الجيش

— هل اخبرتم قائد الجيش باعترافات الجندي ؟

— نعم وهذا الرأي رأيه ولكن هذا الامر لايهمك مادام ان الجندي قد اوقف وسينال جزاؤه

— هذا لايكفي ياسيدي بل من اللازم تسجيل كل اعترافاته ليكون التحقيق كاملا لكي يعرف القضاء من هم الذين اغروه على الشهادة فعن هذا الطريق نستطيع معرفة الجناة الذين قتلوا اخي فهل سجلتم افادته ؟

— لم ار لزوماً لتسجيلها فهي من وظائف المدعي العام ويكفي انني كتبت للمدعي العام بان هذا الجندي كاذب في شهادته وانه لم يذهب للشام بمأذونية .

— انني واثق بأنه لن يعترف للمدعي العام بما اعترف لكم به عمن دفعوه للشهادة وسوف يجد من يشجعه على المضي في الكتمان رغم انه موقوف فارجوك ان تكتب للمدعي العام تقريراً عن اعترافاته تنويراً للقضاء .

— لااستطيع ان اغضب قائد الجيش ولن تصل الى نتيجة عن هذا الطريق ....

تركت عبد القادر بك وقد بدأ الشك يتسرب الى نفسي فهل استطاع

بهجت بك ان يضم رئيسه الى جانبه ام ان قائد الجيش غير راض عن هذه الفضيحة كما يقول عبد القادر بك وهل يجوز ان يسلم المتآمرون والقتلة من عقاب القانون ارضاء لهذه الرغبة واذا كان القائد البريطاني بيك باشا يحرص حقيقة على سمعة الجيش فلماذا لايطهره ممن يسيئون الى سمعته ؟ اليس هذا أفضل من ستر هذه الفضيحة ؟ ؟

— في المساء حضر محمد افندي اليوسف من المحطة فناولني ورقة ممضاة منه وقال اعط هذه لعبد القادر بك قرأتها فاذا هي تقرير يقول فيه :

« في اليوم التالي لتوقيف الشرطي عبد الرحيم محمود وصلت سيارة اسماعيل البلبيسي الى المعسكر فركب فيها ضابط الموسيقى محمد خاطر افندي وركب معه الجندي مصطفى حسين ذهبت بهما السيارة الى دار اسماعيل البلبيسي فمكثا عنده في خلوة مقدار ساعتين ثم خرج الجندي وبقي محمد خاطر افندي عند اسماعيل وفي اليوم التالي تقدم الجندي مصطفى حسين للشرطة وطلب ضبط افادته وبعد ان سجلت في الشرطة ذهب لدائرة المدعي العام فحلف اليمين وشهد شهادته المعلومة وفي نهار ان ذهب لدار البلبيسي وبعد الخروج من عنده ذهب الى السوق واشترى لزوجته ملابس ببضعة جنيهات وسدد بعض ما عليه من الديون القديمة وظهرت عليه علامات السعة بعد الضيق ويقول في التقرير بان هذه التحقيقات

اتصلت به من بعض جنود جوقة الموسيقي ومن آخرين غيرهم ومن جيرانه مصطفى حسين المطلعين على احواله الداخلية وانه يحتفظ باسمائهم لحين اللزوم» .

بعد ان قرأت هذا التقرير بأمعان نسخت صورة عنه وفي اليوم التالي قصدت عبد القادر بك واعطيته التقرير وبعد ان قرأه قال لي ابعث الى محمد افندي فانا بحاجة اليه ففعلت وبعد ان قابله سألت محمد افندي عما دار في هذه المقابلة فقال :

— لا استطيع ان افهمك كل شيء وانما اكتفي بالنصح لك ان لاتثق بالرجل ويظهر ان الجماعة قد اسكتوه بوسيلة من الوسائل فهو اليوم غيره بالأمس ولاتسألني ان اوضح لك اكثر من هذا . اما من جهتي فتقريري محفوظ عنده وان طلبوني للشهادة فسأبين كل معلوماتي التي اوصلني اليها التحقيق وقد وعدني عبد القادر بك ان يتوسط مع بعض المقامات لاستخدامي في فلسطين واظن انهم يريدون ابعادي والتخلص مني وانا ارى الخير كل الخير في البعد عن عمان واما قضيتك فاعلم من الآن بانها سوف تنتهي بدون نتيجة عادلة ولن يطول امر توقيف الموقوفين ...

ادركت من كلام محمد افندي بأنه متألم وانه لم يقل هذا القول عبثاً ولكن قوله لم يؤثر في همتي بعد ان وصلت الى هذا الحد في

تحقيقاتي ..

ذهبت لدائرة العدلية فقابلت المدعي العام وقلت له : ها قد ظهر الآن بان مصطفى حسين كان قد شهد لديكم شهادة كاذبة وقد اوقفتموه لثبوت كذبه فلماذا انكرتم علي الامر الواقع حينما سألتكم لاول مرة؟

— ان التكتم في التحقيق هو من واجباتنا في هذه الدائرة .

— الم يكن من واجباتكم ايضاً ان تسألوا من قيادة الجيش عما اذا كان هذا الجندي ذهب للشام بمأذونية في المدة التي شهد بانه رآى اخي خلالها في دمشق ؟

— ان قيادة الجيش قد كتبت الينا بانه لم يكن مأذوناً في الشام واستناداً الى ذلك اوقفناه حسب الاصول .

— ان ما كتبته قيادة الجيش لم يكن جواباً على مذكرة او سوآل من قبلكم بل بناء على طلبي ولو ظل امر شهادة هذا الجندي مكتوماً كما ارتأيتم لما وجدنا وسيلة لاثبات كذبه في الشهادة ياحضرة المحقق !..

لم يجد المدعى العام جواباً وجيهاً يرد علي به فتظاهر بالأنفعال وقال :

— ما كنت اعلم بان حضرتك ستكون مفتشاً علينا

— انني لا افتش عليكم بل على دم اخي وعلى قضيتي والآن اسلم لحضرتك صورة التقرير المعطى الى مساعد قيادة الجيش من محمد افندي اليوسف وفيه ما يلقي نوراً على التحقيق وان شئتم فاطلبوا محمد افندي اليوسف للافادة

ثم ناولته التقرير مع استدعاء مني بطلب اعتباري مدع شخصي في الدعوى كالاصول المتبعة فدعاني الى الجلوس وضبط افادتي فبينت كل معلوماتي ولم أنس ان اوضح جميع الاسباب التي اثارت في نفسي الريبة من موقف قائد الشرطة بهجت بك ومفوض المركز عبد الرحمن ولم اكتف بما ذكرته عرضاً اثناء الافادة بل قدمت دعويين حسب الاصول احداهما ضد قائد الشرطة والثانية ضد مفوض المركز وطلبت اجراء التحقيق عن الاسباب التي دفعتهما الى تضليلي بالتحارير الرسمية والبيانات الكاذبة لاقناعي بأن اخي على قيد الحياة ولمحاولتهما ابعاد اسعد العنجراوي لخارج الحدود حينما طلبت توقيفه والبدء بالتحقيق معه ولكن المدعي العام اهمل النظر في القضيتين المقدمتين ضدهما ولم يوضح لي الاسباب المانعة لمباشرته بالتحقيق ....

* * *

استمر توقيف صبحة بضعة ايام ثم اخلي سبيلها بالكفالة فلم اهتم لهذا العمل اما الجندي مصطفى حسين والشرطي عبد الرحيم محمود فكانا يتمتعان في السجن بكامل الحرية حيث كانت الغرفة المخصصة لتوقيفهما مفتوحة ليلاً ونهاراً وطيلة النهار يتجولان في ساحة السجن بينما كان السجناء والموقوفين الآخرين لايخرجون من غرفهم الضيقة الا في دقائق

معلومة لقضاء الحاجة الضرورية و كانت المراعاة الخاصة للشرطي والجندي الموقوفين بسبب قضية اخي تلفت انظار عموم السجناء بل وحراس السجن ايضاً ولكن الحراس لايستطيعون ان يعاملوهم كباقي المساجين مادام آمرهم يأمر بذلك .

اما اسعد العنجراوي فكان تحت التداوي في المستشفى وهنا نسرد للقراء السبب في وجوده بالمستشفى

بعد ان اعترف اسعد العنجراوي بان الشرطي عبد الرحيم اعطاه رشوة ليقول لي عن رؤيته اخي بيافا وبعد ان اوقف عبد الرحيم وارسل للسجن في المحطة بقي اسعد العنجراوي في غرفة التوقيف بالشرطة بامر من القائد بهجت بك وفي صباح اليوم التالي لتوقيف عبد الرحيم شاع في عمان بأن اسعد العنجراوي انتهز فرصة وجوده منفرداً في غرفة التوقيف بالشرطة فافرغ الكاز الموجود في القنديل على نفسه واحرق نفسه ثم صار يستغيث ولما سمع رجال شرطة المركز استغاثته ادركوه بالماء فاطفئوا ثيابه المشتعلة بعد ان تشوهت عدة اماكن من جسمه بالنار فارسلوه الى المستشفى العمومي ورقد في المستشفى تحت خفارة الشرطة وقيل انه احرق نفسه لأنه تضايق من التوقيف فاراد التخلص من الحياة هكذا اشيع في عمان اما اسعد العنجراوي فقد ذكر في افادته للمدعي العام بأن مفوض المركز عبدالرحمن افندي انتهز فرصة خلو المركز من رجال الشرطة فدخل عليه الى غرفة

التوفيف وعاتبه على ماعترف به عن الشرطي عبد الرحيم ثم اخـذ القنديل الذي كان مملوأ بالكاز فرشه عليه واشعل فيه النار ثم تركـه وخرج من غرفة التوقيف واغلقها من الخارج ولكن المدعي العام لم يأخذ باقواله ولم يفتح باب التحقيق ضد المفوض ووقف الأمر عند هـذا الحـد ٠

ولم يهمل محمد افندي اليوسف التحقيق عن هذه الجريمة فقـد سلم لعبد القادر بك تقريراً يذكر فيه انه حينما احترق العنجراوي لم يكن في المركز احداً من رجال الشرطة سوى المفوض عبد الرحمن وان الشرطيين اللذين اطفئا النار عن العنجراوي كانا آتيين للمركز من الخارج وقد سمعا صراخه وهو يستغيث حال وصولهما الى المركز ولما ان دخلا لأطفائه كان يصرخ بصوت عال قائلا « المفوض عبد الرحمن احرقني » ولـكنهما لم يشاهدا عبد الرحمن وهو يخرج من عنده بل شاهـداه جالساً في غرفته الرسمية حين دخولهما للمركز هـكذا كتب محمد افـندي اليوسف في تقريره الى عبد القادر بك الجندي ولكن عبد القادر بك احتفظ بالتقرير دون ان يحيله للتحقيق ٠

وهـكذا اسدل الستار على قضية حرق العنجراوي الذي ابث تحت التداوي مدة تزيد عن شهرين وتشوه جسمه من جميع جهاته وبعدان تماثل للشفاء ارسل الى السجن المركزي واوقف ولـكن ليس مع عبـد الرحيم ومصطفى حسين بالراحة والرفاه والحرية بل مع المساجين المغضوب عليهم

ومنع من الاختلاط باي كان من الخارج ...

***

صح ماتوقعناه عن عدم اعتراف مصطفى حسين بأسماء من دفعوه للشهادة الكاذبةولبث يقول انه اقدم على هذه الشهادة شفقةعلى الموقوف عبد الرحيم محمود ولم استطع الزام عبد القادر بك على ان يشهدبما اعترف له به هذا الجنديوحجتهفي ذلك انه لايريد انيمس ضباط الجيشويغضب قائده بيك باشا وقد طلبت من المدعي العام جلبه وتحليفه اليمين على امل ان اليمين سيضطره الى ذكر ماسمعه من اعتراف الجندي ولكن هذا الطلب قد ذهب ادراج الرياح ككل طلب فيه فائدة لأظهار الجناة الاصليين .

وزيادة في تشجيع مصطفى حسين على المضي في كتمانه قرر مدعي عام عمان اخلاء سبيله بالكفالة بعد مرور شهرين على توقيفه فخرج من السجن وظل اعترافه الى عبد القادر بك سراً مكتوماً بين الاثنين وما قاله لي عبد القادر بك عن اعترافه بانه مدفوع للشهادةمن قبل اسماعيل البلبيسي وانه قبض عشرة جنيهات اجراً على شهادته وان ضابطاً قدتوسط في الامر ورغبه في ارتكاب هذا الجرم المعيب ظل في نظر التحقيق ادعاء

مجرد لم يثبت لأن المدعي العام لم يحاول اثباته ٠

وقد صح ماتوقعه محمد افندي اليوسف عن ان مساعي عبد القادر بك الجندي قد وقفت عند حد قريب فكان اليوم الذي حصلت فيه المفاجأة في دائرته للجندي مصطفى حسين بالخبر المكذوب عن ظهور الجثة اقول كان ذلك اليوم هو الحد الفاصل بين مسعى عبد القادر بك لأظهار الجناة وبين مسعاه لطمس دلائل الجريمة وانضمامه الى صف بهجت بك ومفوض المركز والمدعي العام فهل كان السبب الوحيد لتغيير خطته هو منع فضيحة الضابط ام هناك سبباً آخر ؟ هذا ما اتركه لأستنتاج القاريء اللبيب !

وبينما كنت اتقلب على الجمر من شدة الغيظ والتألم لهذا العمل كان حضرته يشيد عمارة في عمان وينفق عليها المال من سعة ولم ينس محمد افندي اليوسف ان يستلفت نظري الى تلك العمارة وما تحتاج اليه من المال ٠

عندما ايقنت تماماً بأن قائد الشرطة والمدعي العام ثم مساعد قائد الجيش للأمن العام قد ساروا على خطة واحدة واتفقوا وان التحقيق في قضية اخي اوقف عند حد لن يتجاوزه وان المجرمين الاصليين قد حصنوا انفسهم بسياج من الموظفين المدافعين عنهم ارتأيت ان ارفع شكواي لوزير العدل ابراهيم بك هاشم وللأمير عبدالله فقدمت لهما جملة شكايات

مفصلا فيها سوء تصرف المسؤلين المار ذكرهم ولكن شكاياتي كانت كالصرخة في واد والنفخة في الرماد فكانت تحفظ في سلال المهملات .

ولم انس تقديم الشكوى الى المستشار القضائي البريطاني بصفته الرئيس الأعلى للدوائر القضائية في شرقي الاردن ولكن هذا اصطدم بمعارضة الامير عندما اراد نقل الاوراق من يد المدعي العام واناطة امر التحقيق بموظف آخر ولو ان القضية كانت تختص برجل انكليزي لاستطاع المستشار ان يملي ارادته على حكومة شرقي الاردن ويفتح طريق العدل للمظلوم ولكن صاحب الدعوى عربي وهل يعقل ان الانكليز يخاصموا الامير ويعملوا عكس مايريد لأجل فرد لايقدم في مصلحتهم ولا يؤخر بينما يقوم الأمير بأجل الخدمات لبريطانيا فقد فتح لهم ابواب شرقي الاردن بعد ان كانت موصدة في وجوههم واستدرج الاردنيين حاضرهم وباديهم الى الدخول في نطاق الانتداب الانكليزي بعد ان هيأ للأنكليز سبيل انشاء المطارات في البلاد وسلمهم زمام الجيش الاردني وقيادته وفتح ابواب الصداقة بين ضباط الاستخبارات البريطانيين ومشايخ العشاير البدوية حتى جعل شرقي الاردن الحصن الأمين للأنكليز في هذه البلاد اقول هل يعقل ان المستشار القضائي البريطاني يغضب الامير ليسترضيني ؟

ان كل مافعله المستشار هو انه اراد سحب اوراق الدعوى من يد المدعي العام وتسليمها لغيره فلما رأى ان الامير لايريد سكت ووقف عند هذا الحد وعندما راجعته للمرة الاخيرة قال لي :

— «يجب عليك ان تسعى لاظهار جثة اخيك ثم تقيم الدعوى»

ولما ان قلت له « اذا احيلت الاوراق لمحقق نزيه واستعمل الشدة مع الموقوفين بتهمة التضليل واعطاء الشهادات الكاذبة واعاد الجندي مصطفى حسين الى السجن الى ان يعترف باسماء من دفعوه للشهادة فالجثة تظهر» قال :

— اذا اردنا ان نسجن كل من يتقدم للمحققين ببيانات كاذبة فيجب علينا ان نسجن اكثرية سكان هذه البلاد ان لم نسجنهم جميعاً فالكذب في عرف هذه المنطقة لايعد جريمة ..

وقصد المستشار من هذا الجواب واضح تمام الوضوح .

وهكذا تركت المستشار القضائي البريطاني بعد ان ادركت بان لهجته بعد مقابلته للأمير عبد الله قد تغيرت عما كانت عليه حينما درس اوراق القضية وعرفت بان لافائدة من الملاحقة ...

* * *

بالرغم عن وصول تحقيقاتي الى الحد الذي وصلت اليه ومع انه لم يظهر

منها اية اشارة تدل على علاقة جميل الحشاش بالجرم فانني لم انس البحث في دائرة البرق عن البرقية التي انكر وصولها اليه من اخي خليل والموقعة باسم مستعار وقد استطعت الحصول على صورتها من الدائرة المذكورة فكانت الصورة كما يلي :

عن القدس / ٢٧ شباط سنة ٩٢٩
«عمان — جميل الحشاش
متوجه لطرفكم : محمود»

وقد تبين ان دائرة البرق سلمتها بيوم وصولها الى جميل فلماذا انكر علي العلم بأمرها ؟ هذا سر لم استطع اكتشافه حتى الآن وقد ربطت صورة البرقية مع استدعاء للمدعي العام وآخر لقائد الشرطة وطلبت التحقيق عن الاسباب التي حملت جميل الحشاش على انكار وصولها اليه حينما سألته واستشهدت بالشرطي السيدحافظ مرشد فلم يجرأي تحقيق عن ذلك .

* * *

وقف التحقيق الجاري بدائرة المدعي العام عند حد اعتراف مصطفى

حسين بانه كان كاذباً فيما شهد به عن رؤية خليل رمضان بالشام وانه ارتكب هذا الجرم بقصد تخليص الشرطي عبد الرحيم من السجن وعند اعتراف العنجراوي بانه قبض من عبد الرحيم محمود عشرة قروش ليقول لي انه رأى خليلاً يافا وبعد ان اطلق سراح الجندي مصطفى حسين بالكفالة لم يبق من امل في حمله على الاعتراف بمن دفعوه للشهادة الكاذبة وقد علمت اخيراً ان الامير اصدار ارادته لاخلاء سبيله بالكفالة

ولم اجد من يساعدني على فتح باب التحقيق ضد قائد الشرطة ومفوض المركز لاتخاذهم الأجراآت التي من شأنها طمس دلائل الجريمة بل لم استطع الزام عبد القادر بك الجندي على حلف اليمين والادلاء بشهادته عن اعتراف مصطفى حسين اليه ولم اجد في حكومة شرقي الاردن من يساعدني على سحب الاوراق من يد المدعي العام و كل شكاياتي على هؤلاء ذهبت ادراج الرياح .

ولما ان اتفقوا على اخلاء سبيلا الموقوفين الاخرين اسعد العنجراوي وعبد الرحيم دفعوا المفوض عبد الرحمن ان يقيم علي الدعوى بانني حقرته فرفع الدعوى لمحكمة الصلح فتبلغت لزوم حضوري للمحكمة للنظر في ادعائه وفي اليوم المحدود للمحاكمة بكرت في الذهاب لقاعة المحكمة وانا على يقين بانني سأتمكن من تأجيل النظر في شكواه الى ان يفصل في الدعوى التي اقمتها عليه ولم تفصل بعد وانتظرت في قاعة المحكمة من اول

وقت الدوام لآخره فلم ينادى علي ولم ار المفوض المشتكي عبد الرحمن وعندما اراد حاكم الصلح الانصراف سألته لماذا لم تجر محاكمتي مع المفوض فقال ان المحاكمة قد جرت غيابياً قبل حضوري وحكم علي غيابياً بالسجن شهرين حكماً قابلا للاعتراض وقال يحق لك ان تعترض حينما تتبلغ صورة قرار الحكم ولما ان قلت له انني حضرت من اول المحاكمات لآخرها ولم اغادر قاعة المحكمة ولم اسمع نداء بأسمي ولم ار المشتكي اجاب بأن الدعوى فصلت قبل حضوري !..

ولكن كيف استطيع اقناع نفسي بصحة هذا القول ؟ لاسبيل الى الاقتناع اللهم الا اذا كانت هذه المحاكمة قد جرت قبل حلول وقت الدوام ...

قلت في نفسي سأعترض على الحكم حينما اتبلغ ولكن اليس من المحتمل ان تجري المحاكمة الثانية بهذه الطريقة وحينما احضر للمحكمة اجد ان كل شيء قد انتهى وان الحكم قد اكتسب الدرجة القطعية ؟ والى من اشتكي وارفع ظلامتي اذا جرت هذه الحالة ؟

وعندما غادرت قاعة المحكمة الى السوق رأيت الشرطي عبدالرحيم محمود يتجول مع بعض اصدقائه بكامل الحرية فرجعت لدائرة المدعي العام للسؤال عن اسباب اخلاء سبيله فعلمت من الكاتب بان المدعي العام قد اصدر في هذا النهار قراراً بمنع محاكمة عبد الرحيم والعنجراوي

ومصطفى حسين واغـلاق باب التحقيق وبنـاء على هذا قد اخلى سبيل الموقوفين . . .

ماهذه المصادفة الغريبة ؟ في ذات النهار الذي يطلق فيـه سراح الموقوفين ويصدر القرار بمنع محاكمتهم يصدر الحكم الغيابي من محكمة الصلح بحبسي لمدة شهرين ويكون صدوره بالشكل الذي شرحته آنفاً فهل هناك اتفاقاً على اصدار هذا الحكم علي في يوم صـدور قرار منع محاكمة الموقوفين ؟ هذا ما اتركه لاستنتاج القارئ !

ماذا اقول وماذا اصنع بعمان بعد هـذه النتيجة المؤلمة ؟ . . .

ليس لي سوى الرحيل وانتظار الفرصة الملائمة لأظهار الحق وانا على يقين تام من ان الله تعالى لايضيع مثقال ذرة من خير أو شر ان لم يكن عاجلا فآجل .

وهـكذا غادرت بلاد شرقي الاردن ولساني يردد الحديث النبوي الشريف « لعن الله قوماً ضاع الحق بينهم » .

* * *

الفصل الحادى عشر

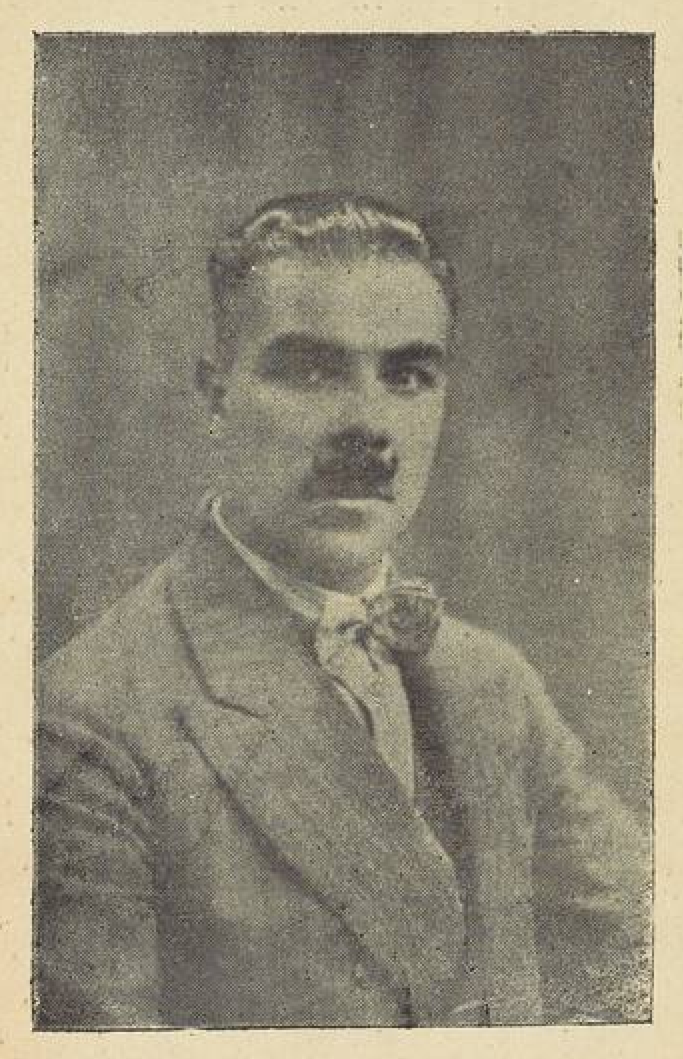
كانت مغادرتي عمان في آخر شهر تموز من سنة ٩٣٠ وفي اوائل شهر كانون الاول من سنة ٩٣٢ اي بعد مرور اربعة اعوام على اختفاء اخي خليل خطر لي ان اشرح القضية للرأي العام في احدى الصحف عسى ان تخجل حكومة شرقي الاردن من اعمالها السابقة فتعمل لاظهار قتلة اخي وكانت الوزارة قد تغيرت وحل في وزارة العدل بعمان عمر حكمة بك بدلاً من ابراهيم بك هاشم ولعلمي بأنه «ما اتفق جماعة على ضلال الا ويفرق الله بينهم» كما ورد في حديث الرسول عليه السلام فقد كنت اؤمل انه لابد من ان يظهر ولو من بين القتلة انفسهم اومن شركائهم أحداً يكشف الستار عما خفي في الماضي من امر الجناية فطلبت من الاستاذ فريد افندي سلام ان ينشر حوادث هذه الرواية في مجلته الضياء ورحت انشر حوادثها تباعاً في هذه المجلة وكان للضياء بضعة مشتركين في عمان وكانت اعداد المجلة تصل اليهم اسبوعياً ولم يكتف الاستاذ صاحب الضياء

بنشر حوادث الرواية بصورة متسلسلة بل انه بعد ان عرف حوادثها ووجد من تحقيقاته الشخصية بأن حكومة عمان لو ارادت اظهار الجناة لاظهرتهم راح ينشر من قبله مقالات موثره يحض فيها حكومة عمان على العمل لأظهار جثة المغدور واعادة التحقيق وها انني اورد هنا بعض ماجاء في تلك المقالات ليطلع القراء على الجهود التي بذلها هذا الرجل الشريف في سبيل الدفاع عن الحق دون ان يفكر بأيه منفعة انفسه لقاء ما اضاعه من الوقت في هذا السبيل :

بداء الاستاذ كتاباته بالمقدمة التالية المنشورة في العدد ٩ من المجلة بتاريخ ٢ كانون اول سنة ٩٣٢ :

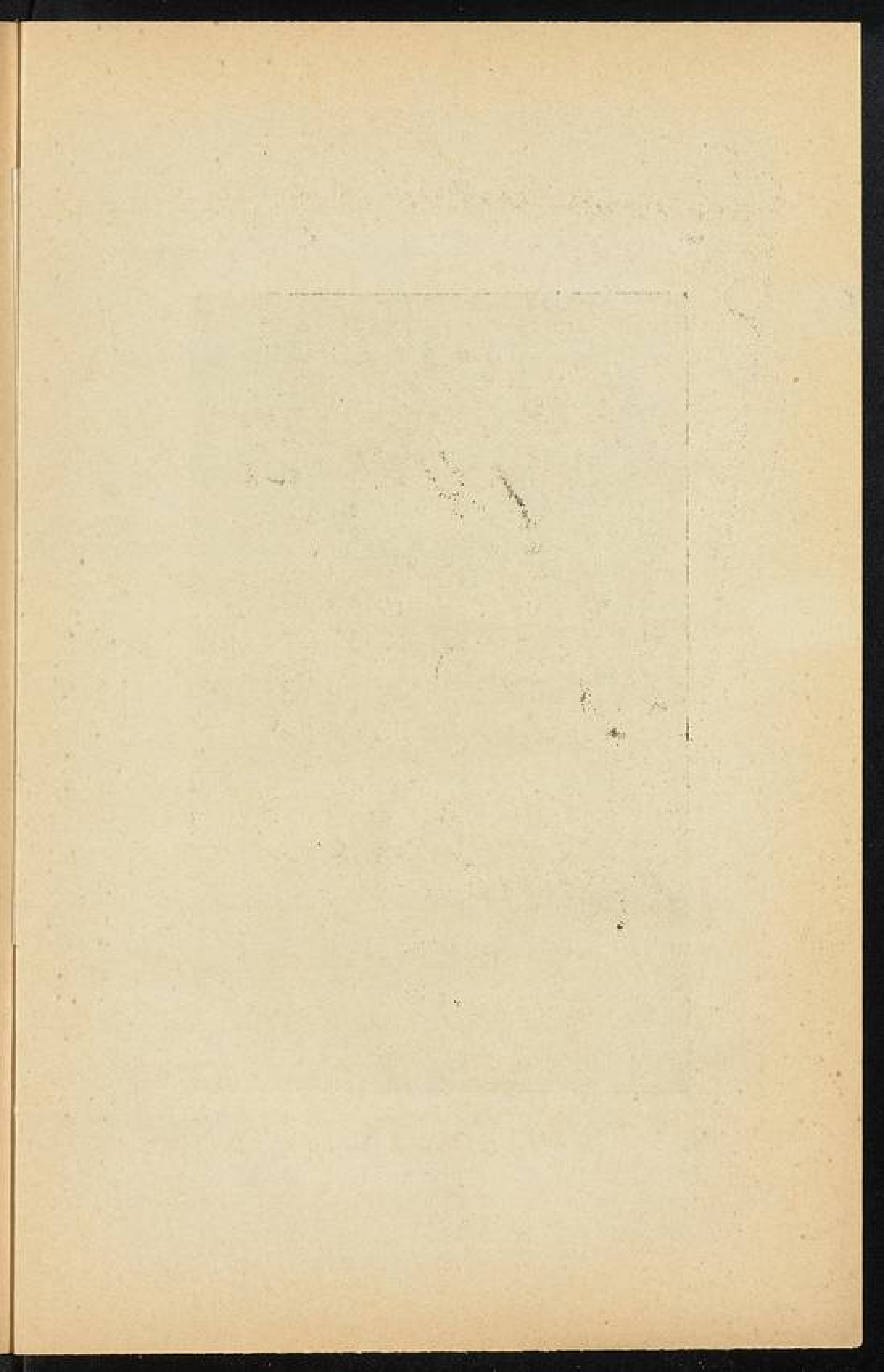
« كل يعلم ماللمال من القوة والسيطرة على الافراد والجماعات وماله من التأثير على العادات والاخلاق وها اننا نقدم الى القراء الكرام مأساة غرامية جنائية بوليسية حقيقية جرت حوادثها في عمان عاصمة شرقي الاردن خلال عامي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ و ١٩٣٠ موءلفها بالذات هو ضابط وقائعها و كاشف اسرارها نقلت حوادثها عن مفكرات مضبوطة التواريخ وموءيدة بتحارير ووثائق رسمية وفي هذه الرواية او الفاجعة الأليمة يتبين للقاريء مقدار مفعول المال في الكبير والصغير وفيها امثلة قيمة عن نزاهة ووجدان الذين يتولون امور الناس فيوءيدون الحق الى حين ....

وقد توقفنا الى معرفة اسرار هامة سننشرحها قريباً ونكشف القناع



﴿ الاستاذ فريد افندى سلام ﴾

صاحب مجلة الضياء



عن كل شيء في هذه الجناية التي اعترف بعضهم بالعجز عن اظهارها وانا سنظهرها»

وكتب في العدد ١١ المؤرخ / ٢٩ كانون الاول سنة ٩٣٢ المقال التالي تحت عنوان «الجناية المستورة في عمان

— الجثة المفقوده — تهامل الحكومة — جوائز الحكومات لاكتشاف الجنايات — هل تكشف الوزارة الحالية القناع عن هذه الجريمة ؟

«قبل اربع سنوات تقريباً اختفى الشرطي خليل ابو رمضان في عمان على اثر حادث غرامي شريف يطالعه القاريء بالتفصيل منشوراً على صفحات هذه المجلة وقد حاول اهل المفقود معرفة سر هذا الاختفاء فكانت مماطلة وتسويف وتمويه وهو كما دل التحقيق لم يخرج من عمان بل اختفى فيها دون جدال !..

الحق دوماً مع القوة وعماد القوة المال فلا عجب والحالة هذه اذا كان اهل المفقود غير قادرين على احقاق حقهم طالما هم لايملكون من المال الشيء المطلوب في مثل هذه الظروف الحرجة سيما والخصم قوياً بماله ونفوذه الدنيوي .

ان اهل الفقيد ماتركوا باباً الا وطرقوه من الوجهة القانونية علهم يصلون الى نتيجة عادلة ومحسوسة عن سر هذا الاختفاء الذي سبقه تهديدات

ومحاولات قتل ، ولكنهم عبثاً اجهدوا نفوسهم لأن ماجريات الحوادث التي سبقت اختفاء الشرطي خليل تدل على حصول جناية في الامر حاول بعضهم ارتكابها فلم يفلحوا فعادوا بعد مدة الى تنفيذها بعد ان احكموا الخطة وهيئوا الاسباب فأصبح من الواجب اكتشاف الجثة بعد ان تحقق حصول الجناية طالما ان المفقود لم يخرج من الحدود ولا طار الى السماء انما ابلعته الارض بشكل فظيع شنيع فاين هو موطن تلك الجثة يا ترى ؟ ...

جثة الشرطي خليل رمضان المغدور هي مدار البحث الآن فأين هي ؟

وكيف لم يصل المحققون الى طريقة اكتشافها ؟ وهل يجوز اهمال البحث عنها وهي جناية من لواجب المحتم معرفة مرتكبيها ؟ ! ..

لامبرر لتهامل الحكومة تجاه هذه القضية وهي في ذمة الجميع مهما حاول كل فرد تبرر موقفه وتعليله فأن تلك الروح تناديكم للانتقام وتستمطر اللعنات على كل من وضع حجاباً دون ظهور فاعلوا تلك الجناية المستورة لأغراض لاتخفى على احد .

ان الحكومات العادلة التي ترغب الأمن في بلادها لاتترك الجنايات الغامضة دون نتيجة مرضية فهي تضع الجوائز الكبيرة للذين يرشدون المحققين على آثار الجنايات والجناة ولاتغترف بوجاهة كبيرولا بزعامة خطير فالكل في نظر الشرع والقانون سواء والحق يأخذ مجراه وينتصر الضعيف

على القوي المثري مهما كانت الظروف والأحوال ·

اروناً يارجال الحكومة الاردنية هل وضعتم جائزة ؛ للذي يكشف لكم عن سر هذه الجناية التي تزعمون انها غامضة ؟ اليست فلا ظين جارتكم ؟ الم تتعلموا منها شيئاً في هذا الباب ؟

هل غدت الارواح رخيصة لاقيمة لها في نظر اولي الامر في شرقي الاردن ام ماذا ؟ ام ان استخفاف الجناة بالحكومة قد دفعهم لارتكاب هذه الجناية بعد ان امنوا بشتى الطرق بان التحقيقات تموت في لحدها ولا ينالها العقاب ؟

ليس مما يشرف اية حكومة ضياع آثار جريمة تقع في بلدة صغيرة كعمان تعد كأحدى القرى ولا تهتدي الى اكتشافها ومن العار ان يحال ملف التحقيقات الى سلة المحفوظات ويظل المجرمون يسرحون دون ان تصل اليهم التعقيبات ؟ · · ·

ويؤسفنا والله ان تصل القحة والجرأة في بعض الناس الى تضليل امير البلاد واستغلال صلاتهم به فيصورون له الباطل حقاً وينتزعون منه « الارادات السنية » التي تكون سبباً لطمس معالم الجريمة ارضاء لزيد وعمر وهي لعمر الحق غاية في الخداع والغش الذي ما كنا لنتصور ان يدخل على الأمير عبد الله ·

اننا لانريد ان نسجل على ولاة الامر في حكومة شرقي الاردن

الغباوة والاهمال واضاعة حقوق الناس لذلك نرجوا ان تلاقي هذه العجالة اثرها الفعال عند رجال الحكومة الحالية التي لانشك بأخلاص رجالها ووجدانهم الطاهر سيما ووزير عدليتها الحالي مشهور بسلامة وجدانه فهل يكشفون لنا سر هذه الجريمة الشنعاء فينالون الأجر والثواب »

وفي العدد ٢ من الضياء الصادر / ١٢ كانون ثاني سنة ٩٣٣ اعاد الاستاذ فريد سلام الكرة فكتب المقال التالي :

هل ضاع الامل

كما ضاع المغدور ؟

روح خليل رمضان تناديكم يارجال العدل في عمان

تأثير الازمة في الجنايات — العدل اساس الملك — افوضى

تذهب الحكم من ايدي العرب الى غيرهم

ظن البعض ممن لهم علاقة باختفاء الشرطي خليل رمضان او ممن وضعوا حجاباً كثيفاً دون ظهور نتيجة للتحقيقات ان الناس يتناسون هذه الجناية المستورة على ممر الايام لان جانب الادعاء الشخصي ضعيف في ماله ونفوذه عاجز عن متابعة القضية واظهار الجناة الذين على ماقيل يتمتعون بالجاه

العريض والثروة الطائلة وفي مقدورهم القضاء على كل من يقف في طريقهم والحاقه بخليل ذلك الشاب الذي هدر دمه واختفى اثره بين ليلة وضحاها ولم تظهر التحقيقات شيئاً جوهرياً حول هذه الجناية التي اسموها غامضة قوة واقتداراً ...

ان اهل الفقيد مازالوا يعتقدون ان الذين حجبوا الحقيقة عن اعين الناظرين وستروا هذه الجناية سينقضي عهدهم بعد حين وسيأتي يوم يتولى القضاء فيه اناس نزيهون حريصون على احقاق الحق فيظهرون للملأ اسراراً هائلة احاطت باختفاء المغدور خليل رمضان فينال الجناة نصيبهم من العقاب الذي طالما صرفوا الاموال دون وصوله اليهم مسخرين لاجل ذلك تلك الضمائر التي لايتورع اصحابها عن بيعها عندما تكون الصفقة رابحة

ان الامل لايزال يشد في عزم اخوان القتيل ويدفعهم الى مداومة السعي والتحري الذي سينال نصيبه الحسن قريباً انشاء الله فلا يضيع المغدور والامل معاً .

ان روح خليل رمضان الذي قضى نحبه شهيد الحب الشريف وغرور البعض ترفرف في سماء عمان طالبة الانتقام مستصرخة رجال العدل ان يكونوا امناء على الحق لاتغرهم والاموال المطامع الدنيوية الزائلة .

لقد عم الضيق العالم باسره وهاجم الفقر اكثر اهالي بلادنا واصبح الجوع يهدد القسم الاعظم من السكان فلا يبعد والحالة على ماترى ان

نشاهد غداً النهب والسلب والقتل علنا في الشوارع العامة من تأثير الازمة الاقتصادية لان الفقر والجوع يدفعان المرء لارتكاب افظع الجرائم واشنعها فتكون الفرصة سانحة لذوي الثروة والنفوذ للبطش باخصامهم لقاء بضعة دريهمات يدفعونها لاحد الفقراء البسطاء فيندفع بكليته الى ارتكاب مايريدون من الفظائع والجرائم ·

ان الزمن الذي اغتيل فيه الشرطي خليل رمضان كان احسن منه اليوم من حيث الثروه العامة ومع هذا فقد وجد من لطخ يديه بدماء زكية طاهرة في وسط بلدة هي عاصمة عامرة فكيف الآن فهل يلام الانسان اذا ما أمن على نفسه في عمان والضيق قد استحكمت حلقاته في رقاب الجميع

العدل اساس الملك فان لم يعدل الحكام في احكامهم وكل مايبنونه على الباطل ينهار بأقل من قليل وليس اختفاء خليل رمضان واسبابه بخافية على احد شرقي الاردن واكثر الناس يعلمون ما حاط هذه الجناية من الاسرار وما كان فيها من الوساطات والشفاعات وما صرف لاجلها من الاموال بغية طمسها واخفاء معالمها فمن اين للحكومة ان تحفظ الامن اذا اشتد الضيق قليلا وهي لم تأت امراً يدل على اهتمامها حقيقة باظهار جناية ارتكبت في نفس عمان ·

اذا لم تظهر حكومة عمان وجودها فعلياً وتضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه الاستخفاف بهيبة الحكومة مهما كان عظيم الثروة والنفوذ فان امرها سيؤول الى الفوضى التي تذهب الحكم من ايد عربية الى ايد غريبة تنتظر فرصة مناسبة للحكم المطلق .

ان العدل يقضي بالمساواة بين الرعية فارونا يارجال الحكومة الاردنية عدلكم في اظهار المجرمين الذين قتلوا الشرطي خليل وهم لايزالون يسرحون ويمرحون والله يحب المنصفين .



الفصل الثانى عشر

لماذا قتل المحامي صالح الصمادي ؟

بينما كانت جريدة الضياء تنشر في كل عدد من اعدادها قطعة من هذه الرواية وتعلق عليها بمقالاتها اخذ الناس في عمان يتهامسون فيما بينهم عن الاسباب التى حملت المسئولين في عمان على اخفاء جريمة القتل وحماية القتلة من يد القانون وعن مداخلات الامير التي كانت في بداية الامر سبباً لتشجيع المجرمين على القتل واخيراً كانت سبباً لحمايتهم وشجعت الموظفين المتواطئين معهم على اضاعة البراهين المثبتة وكانت عودة الناس الى التحدث في امر هذه الجناية امراً طبيعياً بسبب وصول اعداد الضياء وانتشارها في عمان وكنت اتوقع ان يقوم بعض ذوي الضمائر الطاهرة في عمان بالبحث عن دلائل جديدة وحض رجال الحكومة على اعادة التحقيق وكان ظني في محله فقد تلقيت في اخر هذا الشهر كتاباً من السيد صالح

الصمادي المحامي بعمان يقول فيه انه اطلع على مانشر في مجلة الضياء من المقالات بشأن قضية مقتل اخي خليل وانه كان لهذه المقالات اثراً حسناً في اوساط عمان ويطلب مني المثابرة على نشر حوادث الرواية والتشديد في مطالبة حكومة الأردن بلزوم الاهتمام لكشف الستار عن المجرمين ويقول انه قد تطوع احتساباً لوجه الله ان يبحث عن مدفن جثة المغدور وانه قد اتصل بشخص من صدقاء البلابسة في عمان واخذ منه معلومات قيمة عن كيفية القتل وان هذا الشخص قد ارشده الى رجل آخر يعلم محل وجود جثة المغدور ولكنه لم يقابله حتى تاريخ كتابة التحرير لوجوده خارج عمان وانه يؤمل ان يقابله في اليومين القادمين فيعلم منه مكان جثة القتيل بالضبط ومتى تم له مايريد سوف يخبرني لأحضر الى عمان بنفسي وقد اوصاني في كتابه ان اكتم ماجاء في تحريره عن كل انسان وان اتريث في القدوم الى عمان الى ان يصلني منه كتاب آخر .

وفي اليوم التالي لوصول كتابه بعثت اليه بجواب شكرته فيه على غيرته واريحيته ورجوت منه ان يفي بما وعد وان يوافيني بكل مايحدث عن تحقيقاته الى ان يحين الوقت المناسب لحضوري الى عمان ونزولا عند رغبته فقد كتمت ماجاء في كتابه عن اقرب الناس الي وبينما كنت في انتظار اخباره واذ اطلعت في الصحف على خبر الاعتداء عليه من قبل شخصين بضربة على يافوخه بينما كان في طريقه الى منزله وانه بناء على

ادعائه وعلى اعتراف احد المعتدين فقد اوقف اسماعيل البلبيسي بتهمة التحريض على قتله وان الامير اراد التأثير على وزير العدل عمر حكمة بك لاخلاء سبيل البلبيسي بالكفالة ولكن وزير العدل لم يوافق نظراً لتوفر الدلائل ضد المحرض وعدم انتهاء التحقيق وقبل ان اتمكن من الذهاب الى عمان كتب الصحف الدمشقية خبر وفاة الاستاذ الصمادي متأثراً من جراحه بعد ان توفرت الدلائل على ان اسماعيل البلبيسي هو الذي حرض القاتل رامز البيطار على القتل لقاء اجر معلوم ٠

ولم يهمل الاستاذ فريد سلام الكتابة في موضوع مقتل الصمادي والفات نظر الوزارة الاردنية الى ضرورة الوقوف موقف الحزم من هذه القضية فكتب في العدد الخامس عشر من الضياء الصادر بتاريخ ١٠ آذار سنة ٩٣٩ المقال التالي :

هل يكشف الستار عن القتلة الاشرار؟

جنايات متصلة الحلقات وكلها غامضة !.

هل يكون اغتيال الاستاذ الصمادي جريمة متممة لمقتل المهتدي المنجم والشرطي خليل رمضان ؟ وحرق اسعد العنجراوي !

اجل انها سلسلة جنايات غامضة تقع في عمان عاصمة امارة شرقي الاردن فليست جناية اغتيال الاستاذ الصمادي هي الاولى من نوعها بل حدث قبلها جريمة اغتيال الشرطي خليل اسعد ابو رمضان في سنة ٩٢٩ الذي اخفيت جثته وظل أمر اغتياله مكتوماً حتى عن اهله مدة سنة كاملة بالرغم عن بحثهم الشديد عنه وبالرغم عن استفساراتهم الكتابية العديدة من دائرة شرطة عمان ومن ادارة الأمن العام فيها وبالرغم عن تداخل حكومة فلسطين وسؤالها عن الفقيد من حكومة عمان ايضاً ومن العجيب ان مديرية شرطة عمان كانت تجيب اهل الفقيد بتحارير رسمية تقول فيها (ان خليلا سافر من عمان الى جهة مجهولة ومن المحتمل ؟ . وجوده

في دمشق) وقبل هذه ايضاً بمدة ثلاثة اشهر فقط حدثت جريمة اغتيال المنجم السيد محمد المهتدي الذي وجد في بيته مخنوقاً ولم تكلف الحكومة الاردنية نفسها امر البحث عن قاتليه لعدم وجود من يطالب بدمه وقد اسدل الستار على الجنايتين ولكن بعد ان ظهر ان بينهما ارتباطاً وثيقاً وبعد اثار اهل الشرطي القتيل سبيل التحقيق للحكومة ووجهوا التهمة الى اسماعيل البلبيسي واخو نه واحد رجال الشرطة بعمان ومن المدهش ان هناك جناية أخرى حدثت اثناء جريان التحقيق عن سر اختفاء الشرطي ومقتل المهتدي و كادت تنتهي بالموت ايضاً الا وهي حادثة حرق اسعد العنجراوي في قلب غرفة التوقيف بمركز شرطة عمان في الليلة التالية لاعترافه بما ينير سبيل التحقيق في حادثة قتل خليل وهذه ايضاً اهملت واخفيت خلف ستائر الغموض ولما قتل الاستاذ الصمادي لم نكن نتوقع ان نرى التهمة تتوجه ايضاً نحو اسماعيل البلبيسي حتى فاجأتنا الرسائل الواردة من عمان بخبر توقيفه متهماً بالتحريض على القتل في هذه الجناية ايضاً مما جعلنا نتساءل عما اذا كانت هذه الحلقة مرتبطة بتلك السلسلة ام ان هنالك دوافع مستقلة اوجبت تداخل البلبيسي في مقتل الصمادي وعلى كل حال لانستغرب جرأة البلبيسي واقدامه على ايقاع هذه الجناية بعد ان تخلص من الجنايات السابقه بقرار منع المحاكمة بالرغم عما قدم ضده من الادلة (طالع رواية جرائم المال المنشور تباعاً في هذه الجريدة)

ولا ندري هل يكون نصيبه في هذه المرة ايضاً منع المحاكمة او البراءة ام ان رجال القضاء او رجال الامن قد شعروا هذه المرة بخطورة الموقف وضرورة الحزم لتمكين يد العدالة من الجناة والاقتصاص منهم ؟..

اننا لانريد الان التصريح بأكثر من هذا ولكننا نرى من الضروري الفات النظر الى امر هام جداً وهو انه لايزال بين ولاه الامر المسؤلين عن سير التحقيقات الجنائية رجالا سبق ان حامت حولهم الظنون وتقدمت ضدهم الشكايات حيث اتهموا بالتآمر على العدالة والتواطئ مع البلبيسي على اخفاء الجنايات السابقة .

ان رفض الحكومة قبول كفالة الفين جنيه من اسماعيل البلبيسي والاصرار على توقيفه تدل على الحزم ولكن هل يستمر هذا الحزم الى النهاية ؟ ام يعيد التاريخ نفسه وتتجدد طوارئ تجعل موقف الحكومة من هذه القضية يتبدل ليكون نصيب هذه كأخواتها ؟ . ويذهب دم الصمادي هدراً ؟ ! ..

نقول هذا لان الاشاعات ابتدأت تدور حول تبديل الوزارة الحالية بوزارة اخرى ونخشى ان يتم هذا الامر قبل اتمام التحقيقات الجارية الان ومن يطالع رواية (جرائم المال) بأمعان يستطيع ان يعرف كم هي عظيمة تلك القوة التي حاربت العدالة في اثناء التحقيق عن اغتيال الشرطي خليل والسيد المهتدي ويرانا على حق اذا اظهرنا التشاؤم وتوقعنا من الان

خلاص من حرض على قتل الصمادي من العقوبة !

عندما كان احد اخوان الشرطي المغـدور خليل رمضان بعمان اضطر ان يقابل المستشار القضائي البريطاني المستر ستون وتذمر اليـه من تصرفات بعض رجال الامن وفي اثناء الحديث جاء ذكر قدام احـد الجنود على الشهادة الكاذبة مدفوعاً من قبل اسماعيل البلبيسي لتضليـل العدالة وقد (ثبت بطلان شهادته و ودع السجن) فقال المستشار (ان اهل هذه البلاد يكذبون كثيراً واذا اردنا ان نعاقب على جريمة تضليل العدالة فيجب ان نسجن جميع افراد الجيش والشرطة ولهذا ارى ان تطالب من الحكومة اخلاء سبيل الموقوف وترحل من عمان لان استمرارك على المطالبة بدم اخيك سوف لايوصلك الى النتيجة المطلوبة) وقد صح ماتوقعه المستشار فعلا .

ان كلمة عطوفة المستشار صريحة المعنى ونريد الان ان نلفت اليها نظر معالي وزير العدلية النزيه ليتنبه الى ماتنبه اليه المستشار البريطاني ويعمل على قطع الاعضاء الفاسدة ليطهر بذلك سمعة القضاء الاردني فيأمن الناس على ارواحهم في ظل الحكم العربي .

* * *

استثار توقيف اسماعيل البلبيسي نشاط اصدقائه قائد الشرطة بهجت بك ومساعد قائد الجيش للأمن العام عبد القادر بك الجندي فراحوا يستدعون رامز البيطار ويستجوبونه على انفراد وبعد هذه المداخلة والوعود التي رافقتها عاد رامز فغير افادته الاولى وانكر ما اعترف به سابقاً عن انه ارتكب جريمة القتل بتحريض البلبيسي وراح يقول بان الاستاذ الصمادي اعتدى على عرضه فقتله دفاعاً عن شرفه وما كاد رامز البيطار ينطق بهذا الزعم الذي لم يؤيده اي برهان آخر وبالرغم عن ان المرأة التي زعم رامز بانها كانت هدفاً لاعتداء الصمادي كذبت بقوة ما ادعاه رامز فان حكومة عمان اخلت سبيل البلبيسي فوراً وحصرت الجرم في عنق رامز فحكمت عليه بالسجن خمسة عشر سنة وقد عاد رامز الى اتهام اسماعيل البلبيسي مرة اخرى بانه كان المحرض على القتل وقال انه كان انكر افادته الحقيقية لانه وعده بتخليصه من السجن واعطائه مبلغاً كبيراً من المال بكفالة بهجت بك وزميله ولم ينجز وعده غيران هذه الاعترافات لم تعد تؤثر امام القضاء بعد صدور الحكم البدائي في القضية .

وكان مصير رامز ان ابتلاه الله تعالى بالجنون وهو في السجن لفرط تأثره من الخدعة التي خدعوه بها وهو حتى الآن لا يزال يردد اسم اسماعيل البلبيسي وعبد القادر بك وبهجت بك ويقول انهم خدعوه والقوه في الهوة وتخلوا عنه ولا ندري اذا كان الرجل قد استعاد عقله ام لا يزال في حالة الجنون

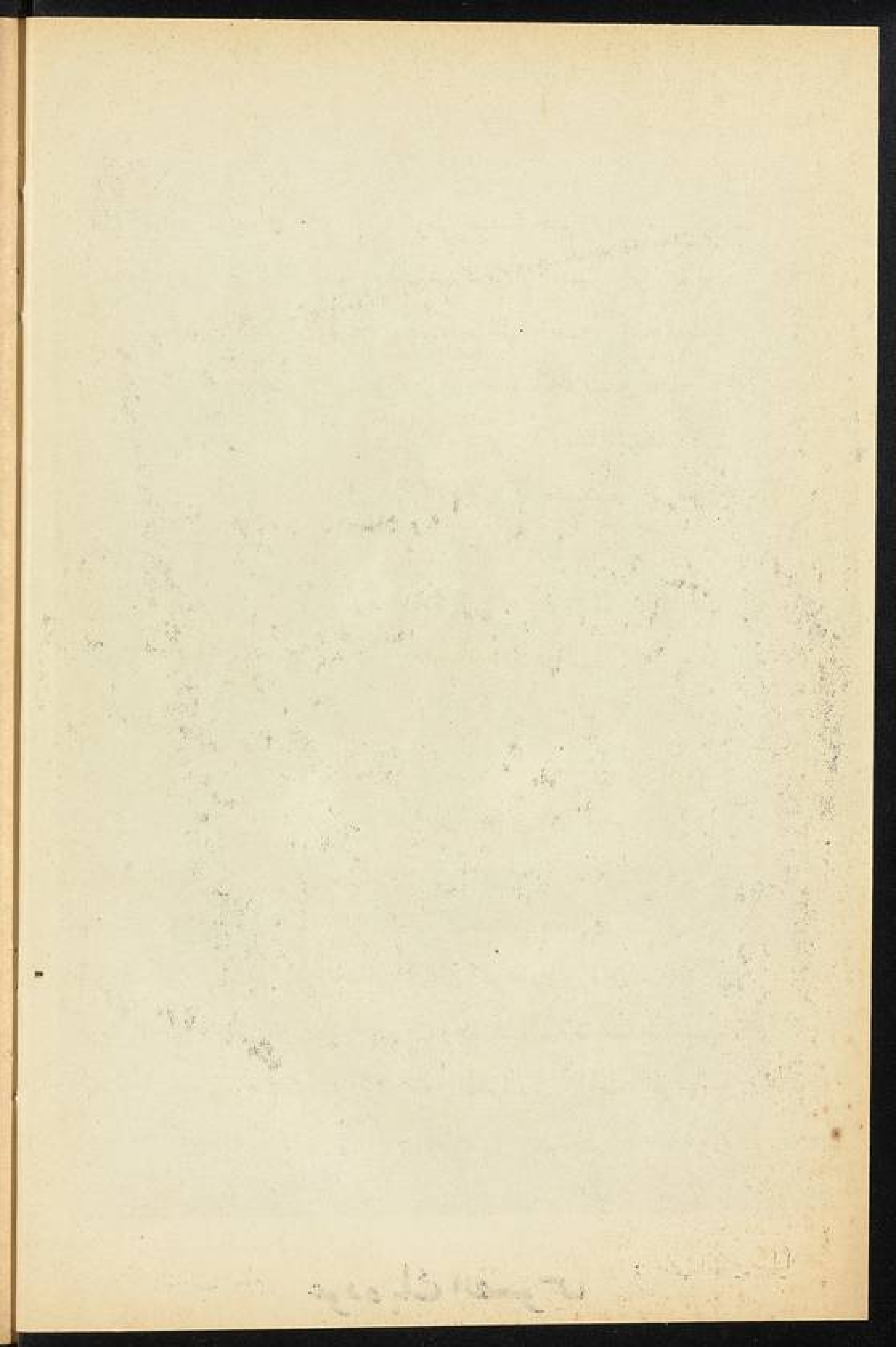
الفصل الثالث عشر

الرقم ١٣ ايضاً

بتاريخ ١٣ نيسان سنة ٩٣٣ اي في اليوم الذي كانت فيه عمان تحتفل باربعين الاستاذ المرحوم صالح الصمادي وصل الى عوده بك القسوس النائب العام بعمان ورقة اخبار في البريد مصدرها عمان وبدون توقيع يقول كاتبها ان جثة الشرطي خليل اسعد رمضان موجودة في مغارة على ظهر الجبل الواقع خلف دار البلبيسي موضوعة ضمن كيس من الخيش وملفوفة بقطع من القماش وقد عين المخبر موضع المغارة وذكر انه وضع على ظهرها كومة من الاحجار وعلامات اخرى ذكرها في ورقة الاخبار ويذكر المخبر ان الذين قتلوه والقوه في هذه المغارة هم الحاج سليمان البلبيسي واولاده اسماعيل وعلي واحمد ويوسف وان القتل وقع في دارهم الواقعة على سفح الجبل المشار اليه ونقلوه ليلاً الى المغارة ضمن الكيس الذي لا تزال الجثة بداخله بعد ان قطعوا جسمه ارباً ليمكن وضعه



النائب العام **عوده بك القصوص** والمحامي الشهير حالياً



ضمن الكيس ويقول المخبر ان الشرطي عبد الرحيم محمود هو الذي حضر مع القتيل الى دار القتلة ووقف على باب الدار بينما كانوا يقتلون المغدور في الداخل ويقول المخبر انه لايستطيع اظهار نفسه كشاهد خوفاً من سطوة المجرمين وانصارهم من الموظفين وان معلوماته لاتتجاوز ماورد في هذا الاخبار ويحذر النائب العام من الاعتماد على قائد الشرطة بهجت طبارة ومن مفوض المركز عبد الرحمن اليافاوي كما يحذره من المدعي العام عبد الكريم الحديدي قائلا ان هؤلاء قد اخذوا مبلغاً كبيراً من المال لقاء السكوت عما اتصل بهم من دلائل هذه الجريمة في بداية الامر ولا يقتصر المخبر على اتهامهم بل يتهم معهم عدة من رجال الامن وموظفي العدلية دون ان يوضح اسمائهم . والاخبار مؤرخ في ١٣ نيسان اي بتاريخ وصوله ليد النائب العام ..

بعد ان اطلع النائب العام على الاخبار استدعى اليه طبيب الحكومة وبعض رجال الشرطة وبدون ان يطلع احداً من هؤلاء على الغاية التي استدعاهم من اجلها اركبهم وركب معهم في سيارة وصعد بهم الى ظهر الجبل المذكور في الاخبار ثم اتجه الى الجهة المؤشر عنها في ورقة الاخبار فرأى كومة الاحجار وعلى بعد بضعة خطوات وجد باب المغارة مسدوداً بحجارة كبيرة وتراب والاعشاب نابتة امام مدخل المغارة وفي التراب الموضوع بين الحجارة وهذه الاعشاب منها ماهو جاف من السنين السابقة ومنها ماهو

رطب مما يدل على انه قد مضت مدة طويلة على اغلاق المغارة بالحجارة ولم تفتحها يد في وقت قريب .

ولما ان رفعوا الاحجار ودخلوا الى قلب المغارة وجدوا كيس الجيش وبداخله عظام القتيل لم يفن منها سوى بعض العظام الرقيقه فحملوها الى دائرة النيابة العامة لفحصها من قبل الطبيب بصورة فنية .

وبعد الفحص اعطى الطبيب الشرعي تيسير بك تقريره وفيه يقول :

« ان الفحص الفني دل على ان صاحب الهيكل ذكراً من الجنس الابيض عمره لاينقص عن الخامسة والعشرين ولا يزيد عن الاربعين وان خصلة الشعر التي وجدت مع الجمجمه تثبت ان شعره اشقر وخرنوبي وان طوله يتراوح مابين ١٦٨ و ١٨١ سانتمتراً وانه قد مضى على الوفاة مدة لاتنقص عن عامين ولا تزيدعن خمسة اعوام وبما انه لم يوجد آثار كسر في العظام فالمحتمل ان يكون القتل حصل بآلة جارحة وانه قد وجد في خنصر اليد اليسرى خواتم نحاسية رفيعة وقد وجد ضمن الكيس قميص القتيل وخرقة من النوع الذي تستعمله النساء غطاء للرأس وعليها آثار التطريز »

وقد طلبت النيابة العامة من دائرة الشرطة ومن قيادة الجيش القيود التي تدل على عمر خليل حين الاختفاء وعلى طوله واشكاله فوردها نسخة من سجل الشرطة واخرى من قيادة الجيش وكلا البيانين اثبت ان

عمر القتيل حين الوفاة كان سبعاً وعشرين سنة وطوله ١٨٠ سانتمتراً ولونه ابيض وفي بيان الشرطة مذكور ان لون الشعر اشقر اما بيان قيادة الجيش فيقول ان الشعر خرنوبي .

ولدى مقابلة هذه البيانات المأخوذة عن السجلات بما جاء في تقرير الطبيب الشرعي وانطباق الاوصاف اعتبرت النيابة ان الجثة هي جثة الفقيد خليل رمضان .

وعلى اثر ظهور الجثة وفحصها وبناء على طلب النائب العام صدرت الاوامر بنقل قائد الشرطة بهجت بك لوظيفة اخرى وعين لقيادة الشرطة القائد جان بك ونقل مفوض المركز عبد الرحمن الى مخفر محطة عمان ولم تسلم اوراق التحقيق الى المدعي العام عبد الكريم الحديدي بل بقيت بيد النائب العام عوده بك القسوس .

وما كادت هذه الاجراآت تتم حتى ظهر شاهد اسمه قاسم القريوتي كان يقول للناس انه شاهد عيان لجريمة القتل ولكنه لم يتقدم للشهادة في النيابة خوفاً من السجن رهن التحقيق وقد قال هذا القول لصديق له اسمه ابراهيم النجار وهذا بدوره نقل الخبر الى الاستاذ المحامي نوري افندي جعفر وهو دمشقي يتعاطى المحاماة في عمان وهذا نقل الخبر الى النيابة العامة فاستدعى النائب العام قاسم القريوتي وطلب اليه ان يدلي بما لديه من المعلومات عن الجريمة وقد اجاب القريوتي على اسئلة النيابة بعد ان

تعهد له النائب العام بعدم مجازاته على كتمان الشهادة في المدة الماضية وحمايته من اعتداآت القتلة ومن انتقامات انصارهم من الموظفين ·

وتتخلص افاده قاسم القريوتي بأنه « في ليلة وقوع الجريمة استدعاه اسماعيل البلبيسي واخوانه الى دارهم الواقعة خلف الملعب الروماني وهناك كلفوه ان يذهب الى المغدور خليل ويقول له انه مرسل اليه من قبل اختهم (ج) وانها تريد منه ان يحضر لعندها لتقول له اشياء هامة قبل سفره لفلسطين واعطوه علامة من ثياب الفتاة ليوريها لخليل كبرهان على صدق قوله وانه ذهب اليه قبيل الغروب فوجده في دار الشرطي عبد الرحيم فاعطاه العلامة واخبره بأن يحضر لمقابلة الفتاة وعين له موعد المقابلة في منتصف الليل فتردد خليل في بداية الامر واستشار صديقه الشرطي عبد الرحيم محمود فاشار عليه عبد الرحيم ان يذهب وقال له انا اذهب معك وانتظرك قريباً من الباب وانت تقابلها وتستفهم منها عن اسباب هذه المقابلة فلربما تريد ان تخبرك عن الاتفاق الذي تم بينها وبين اهلها على زواجكما وليس من المروءة ان تسافر وتتركها مادام ان اهلها قد ارتضوا بامر الزواج وان خليلا انصاع لمشورة عبد الرحيم وفي منتصف الليل ذهب خليل وعبد الرحيم ومعهم الشاهد نفسه الى دار البلبيسي ولما ان وصلوا لقرب الباب وقف خليل مع عبد الرحيم وكان الباب مفتوحاً فدخل هو (اي الشاهد) لداخل الدار ثم عاد فأخبر خليلا ان الفتاة تنتظره مع امها

في الغرفة الخارجية الكائنة بجانب الباب فدخل خليل ودخل هو معه الى داخل الدار ووقف الشرطي عبد الرحيم محمود ينتظرهما في مكان قريب من الباب وما كاد خليل يضع قدمه في الغرفة حتى هاجمه الحاج سليمان البلبيسي واولاده اسماعيل وعلي ويوسف واحمد وبأيديهم الخناجر وكانوا حين دخوله مختبئين تحت التخت وفي زوايا الغرفة فلما رآى خليل هجومهم نادي ياعبد الرحيم ادركني واراد الدفاع عن نفسه ولكنهم لم يمكنوه وكان اسماعيل اول من طعنه في ظهره بالخنجر وتكاثروا عليه الى ان اسلم الروح ويقول الشاهد انه عندما رآى هذا المنظر اراد الهرب فقبضوا عليه وارادوا قتله ولكن احدهم اشار على البقية بتركه بعد ان هدده بالموت اذا تكلم بشيء ثم سجنوه في غرفة اخرى الى ان وضعوا الجثة في الكيس واخرجوها من الدار وبعد برهة اخلو سبيله فلما خرج رآى ان الشرطي عبد الرحيم قد ذهب » .

بعد ان ادلى قاسم القريوني بهذه الافادة اصدر النائب العام امره بالقبض على الحاج سليمان البلبيسي واولاده المار ذكرهم وعلى الشرطي عبد الرحيم محمود الذي كان يحاول الفرار واوقفوا في السجن المركزي وقد نشرت الصحف خبر هذا التوقيف وظهور جثة القتيل وما كدت اطلع على الخبر حتى غادرت دمشق الى عمان .

قابلت النائب العام وقدمت اليه عريضة بطلب اعتباري مدع،

شخصي في الدعوى وادليت اليه بمعلوماتي عن القضيـة وفي يوم وصولي علمت بانه قد ورد للنيابة العامة مذكرة من قائد الشرطة الجديد جان بك يقول فيها بان الشرطي ميخائيل الغار الموجود في الكرك ارسل تقريراً يقول فيه انه ليلة وقوع الجناية كان خفيراً على المحـلة التي يسكنها البلابسة وان لديه شهادة تتعلق بالجناية فطلبت النيـابة جلب الشرطي المومى اليه لعمان للادلاء بشهادته ولما ان حضر لعمان ورأيتـه تذكرت انه هو الشرطي الذى كنت صادفته ليلا في حارة الشابسوخ حينما كنت ذاهباً للبحث عن عبد الرحيم في اوائل كانون الثاني سنة ٩٣٠ والذي كان قال لي ان سر اختفاء خليل يعرفه الشرطي عبد الرحيم محمود وابى ان يزيدنى ايضاحاً بقوله انه لا يريد المداخلة في هذه القضية واوصاني بان لا اذكر اسمه ولا اخبر عبد الرحيم بانني قابلته او سألته عن شيء والذي كنت اعتقدت في تلك الليلة بانه يعلم بامر لا يستطيع افشاؤه لسبب مجهول .

حاولت ان استفهم منه عن شهادته قبل ان يدلي بها للنيابة العامة فأبى ولكنه اعترف لي بصراحة تامه بانه كان يكتم هذه الشهادة لخوفه من انتقامات قائد الشرطة السابق بهجت بك ومن مفوض المركز السابق عبد الرحمن وانه لم يجرأ على اظهار نفسه كشاهد الا بعد ان علم بنقلهما لوظائف اخرى وفي مساء وصوله صار ضبط شهادته في دائرة النائب العام حيث شهد بانه في ليلة اول آذار من سنة ٩٢٩ كان يقوم بحراسة

حارة البلابسة وفي الساعة الثانية عشر تقريباً بينما كان واقفاً على الجسر المؤدي لهذه المحلة مر عنه الشرطي عبدالرحيم محمود برفقته خليل رمضان الذي كان يلبس بدلة ملكية وقالباق ومعهما قاسم القريوتي واتجها نحو دار البلبيسي وانه بعد مرورهما ببرهة بضع دقائق سمع اصوات غير مفهومة تخرج من دار البلبيسي ورآى في الغرفة المطلة على الجسر والتي كانت منارة اشباحاً تتحرك حركة غير اعتيادية تدل على مشاجرة « وكانت الغرفة التي اشار اليها هي ذات الغرفة التي شهد قاسم القريوتي بان القتل وقع فيها » وانه بعد قليل هدأت حركة الاشباح وانقطع الصوت ثم اطفئ النور وبعد مرور مدة تقارب الساعة خرج من دار البلبيسي ثلاثة اشخاص او اربعة ومعهم قنديل يد وبينهم واحد يحمل على ظهره شيئاً ثقيلا وصعدوا في الطريق المؤدي الى اعلى الجبل « الذي وجدت فيه الجثة » وفي تلك الاثناء شاهد الشرطي عبد الرحيم محمود يعود وحده متجهاً نحو مركز الشرطة وبعد نصف ساعة من مروره تقريباً اتى مفوض المركز عبد لرحمن وسأله عما اذا كان سمع صوت طلقات نارية فاجابه نفياً ثم اتجه نحو دار البلبيسي ايضاً كانه يريد البحث عن مصدر الطلقات وبعد ان غاب مدة طويلة عاد من حيث اتى ولم ير خليل رمضان يعود من حيث ذهب مما جعل الشك يتسرب الى نفسه وانه في ايوم

التالي سأل الشرطي عبد الرحيم عن صديقه خليل فأجابه انه سافر لفلسطين»

هذه هي خلاصة افادة الشرطي ميخائيل الفاروقد كانت بالجملة مؤيدة لأفادة قاسم القريوتي وقدضبطت النيابة افادةاسعد العنجراوي الذي شهد بأنه رآى قاسم القريوتي اتى لعند خليل في الليلة التي اختفى فيها خليل وانه ذهب مع خليل وعبد الرحيم لدار البلبيسي في تلك الليلة ويقول العنجراوي انه في صباح تلك الليلة اتى لدار عبدالرحيم كعادته وسأله عن خليل فقال له انه سافر ولكنهشاهد حقائب خليل لاتزال موجودة في الغرفة فقال لعبد الرحيم كيف تقول بانه سافر وحقائبه وامتعته لاتزال موجودة في غرفتك فأجاب عبدالرحيم بأن خليلا اوصاه بأن يرسلها اليه مع احدى السيارات لفلسطين وفي المساء عاد فوجد ان الامتعة قد اختفت وا كد شهادته مرة اخرى بأن عبدالرحيم اعطاه عشرة قروش فلسطينية ليقول لي بأنه رآى خليلا في يافا بعداختفاء خليل بمدة عشرة اشهر تقريباً وقد جاءت افادة العنجراوي موءيدةلشهاده قاسم القريوتي من حيث ذهابه في تلك الليلة مع خليل لدار البلبيسي وعبد الرحيم معهما

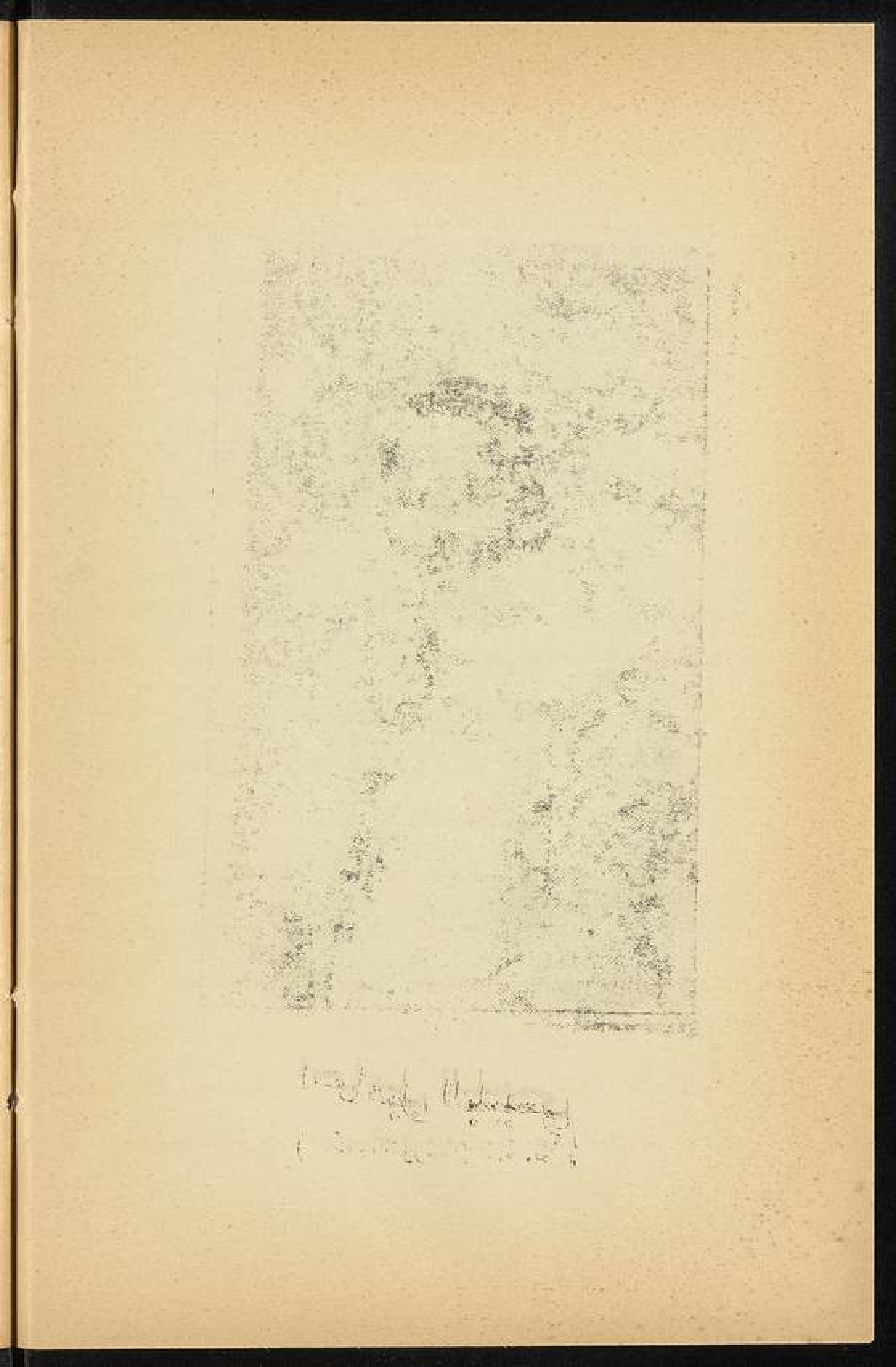
* * *

بينما كانت النيابة العامةتقوم بهذه التحقيقات كانت الوساطات



اسماعيل البلبيسي

(اخذت الصورة قبل سنة ٩٣٠)



تتوالى لدى الامير وقد انضم رئيس ديوانه الشيخ فوءاد الخطيب الى صف المتوسطين فبعث الامير الشيخ فوآد لمخاطبة النائب العام بشأن اخلاء سبيل البلابسة الموقوفين بكفالة مالية ولكن النائب العام احتج على المداخلة المخالفة للقانون وساعده وزير العدلية عمر حكمة بك الذي اصر بعد ان درس الاوراق التحقيقية على ان الدلائل ضد الموقوفين متوفرة والكفالة غير جائزة في هذه الحالة وقال وزير العدل انه اذا كان الامير يصر على اخلاء سبيله. فليصدر ارادة خطيـة ليصح ان يتخذ من الامر الخطي مستنداً في هذه الحالة المخالفة للقوانين المرعية ؛ وبهذه المناسبة يجب ان تذكر بان هذا الاختلاف بين وزير العدل عمر حكمة بك وصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله لم يكن الأول من نوعه فقد سبقته اختلافات كثيرة وخاصة في قضية ماجد باشا العدوان التي اشغلت الرأي العام برهة غير يسيرة من الزمن فقد اوقف ماجد باشا لقتله اثنين من بني عمه ولكن الامير لم يتركه في السجن العمومي بل أخذه ضيفاً في قصره الخاص خلال مدة التوقيف وقد ساء هذا التصرف وزير العدل الذي طلب ان يوقف القاتل في السجن العمومي اسوة ببقية الناس ولكن الامير ابقاه في قصره رغم اعتراض وزارة العدل وحاول تصدير قانون خاص لمصلحة القاتل واحالة القضية لمحكمة العشائر لولا معارضة الوزارة واخيراً انتظر الامير الى ان صدر حكم المحكمة بحبس ماجد باشا عشر سنوات ثم اصدر عفواً خاصاً

عنه فذهب حكم المحكمة كأنه لم يكن وخرج وزير العدل (بسواد الوجه كما يقولون وراح دم القتيلين هدراً ..

* * *

(اتمام التحقيق)

لم تنحصر تحقيقات النيابة العامة بافادة قاسم القريوتي وميخائيل الفار الشرطي بل تقدم لها احد مفوضي الشرطة فخري افندي بشهادة ايضاً حية بين فيها كيفية اختفاء خليل الفجائي فذكر ان خليل في ليلة اختفائه كان يسمر معه في منزل عبد الرحيم وانه اثناء السهرة طلب منه القبض على رجل اسمه صالح ابو مرشد لانه استعار منه مسدس وقبض عنه ثمن بعض اغنامه وغاب عن انظاره وان الشاهد المفوض قبض في صباح اليوم التالي على صالح المذكور وبحث عن خليل ليضبط دعواه على صالح وارسل اثنين من رجال الشرطة للتفتيش عليه واخباره ان يحضر للشرطة فلم يجدوه وانه لم يترك القعرباوي الا بعد ان اخبر قائد الشرطة بهجت بك بالامر وباختفاء المشتكي خليل .

وقد ارتأت النيابة لزوماً لضبط افادة صالح ابو مرشدو كان موجوداً

بفلسطين فحصلت عليها بطريقة الاستنابة فجاء في هذه الافادة دليلا آخر ضد المتهمين فقد شهد بانه قبل اختفاء خليل بيوم واحد دعاه الشرطي عبد الرحيم الى مقابلة اسماعيل ويوسف البلبيسي بدار شريكته صبحة فذهب معه الى دار صبحة ووجد المذكورين في انتظاره وقد عرضا عليه بحضور عبد الرحيم مبلغ خمسين ليرة فلسطينية مكافأة اذا اغتال صديقه خليل باية طريقة كانت وانه رفض هذه المنحة ولم يوافق على ارتكاب الجريمة ثم غادر دار صبحة بعد ان رأى اسماعيل ويوسف يغادرانها ولكنهما عادا الى دار صبحة بعد قليل حيث كان عبد الرحيم ينتظرهما وقال بانه في اليوم التالي لم ير خليلا فسأل عنه من عبد الرحيم وصبحة فقالا له بأنه سافر لفلسطين ولكنه لم يصدقهما وداخله الشك بانهم نفذوا موآمرتهم فذهب وسأل عن خليل من تاجر شامي مجاور لدكان يوسف البلبيسي ولما عرف البلابسة بانه يسأل عن خليل هددوه بان لايعود للسؤال عنه وذكر اسمه والا فانهم يقتلوه وانه على اثر ذلك غادر شرقي الاردن

وقد سألت النيابة من جميع معارف خليل ومنهم المفوض فخري افندي والشرطي حافظ مرشد والشرطي ابو غابش والشرطي ميخائيل الفار وغيرهم عن الخواتم النحاسية الرفيعة التي وجدت مع الجثة فشهدوا جميعاً بمعرفتهم ان خليلا كان يلبس هذه الخواتم التي لايوجد في كل عمان رجلا آخر يلبس مثلها . وحيث ان الشاهد قاسم القريوتي ذكر في

افادته بانه كان من عادته في المدة التي سبقت القتل ان ترسل له الفتاة (ج) بالاخبار والرسائل لخليل وحيث انها انكرت ذلك لدى النيابة وقلت بانها لاتعرف الشاهد ولا يعرفها فقد وضعتها النيابة بين عدة نساء و كلفت الشاهد ان يعرفها من بينهن فعرفها من اول نظرة وقال هذه هي (ج) بدون خطأ !.

بتاريخ ١ حزيران سنة ٩٣٣ انهت النيابة العامة تحقيقاتها و كانت جميع الشهادات والقرائن تثبت ادانة سليمان البلبيسي واولاده يوسف واسماعيل وعلي واحمد والشرطي عبد الرحيم محمود بمقتل المغدور خليل وتثبت بان العظام الموجودة لدى النيابة هي عظامه فأحيلت الاوراق لمحكمة بداية عمان .

* * *

لم يرق للجماعة المحيطين بالامير ان تثبت التهمة على البلابسة بعدان تعهدوا لهم باستخدام نفوذ الامير لتخليصهم من السجن فدفعوا احد رجال المقر العالي الى الادعاء بان الجثة التي وجدت في المغارة واوقف البلابسة لأجلها هي جثة رجل عقيلي من اقاربه وقد اقام الرجل دعوى لدى المحكمة وطلب تسليمه الجثة ولكن هذه المؤامرة قد اخفقت لان مرتبيها لم يحسنوا ترتيبها فالرجل الذي زعموا بان الجثة جثته قصير القامة وعمره

يزيد عن الستين سنة وشعره ابيض واسود لا اثر للشقرة فيه كما وان المحكمة لم تجد سبباً يبرر المدعي دفن ميت في مغارة على ظهر جبل ووضعه في كيس من الخيش بدلا من دفنه في المقبرة كبقية الاموات فردت دعواه وقد كان من واجبات النيابة والمحكمة مجازاته على هذا الافتراء لمحاولته تضليل القضاء في دعوى جنائية ولكن انتسابه للمقر الاميري العالي ووساطة صاحب السمو الملكي اوقفت القضاء عن اتخاذ الاجراآت القانونية ضده

ولم يثبط اخفاق هذه المؤامرة عزيمة رجال المقر فعادوا الى التوسط مع رئيس المحكمة ليقرر اخلاء سبيل الموقوفين بالكفالة المالية وكانوا في كل مرة يقولون لرئيس المحكمة ان صاحب السمو قد ارسلهم للتوسط في الامر فكان الرئيس يصرفهم بالحسنى معتذراً عن عدم امكان الكفالة لتوفر الدلائل ضد الموقوفين .

واخيراً تبلغنا من المحكمة بانه تقرر النظر في الدعوى في جلسة ١٣ حزيران سنة ٩٣٣ وهكذا رأينا ان الرقم المشؤم ١٣ لايزال يتابع ادوار القضية .

* * *

الفصل الرابع عشر

التضليل في الصحف

المفروض في الصحف انها جعلت لنشر الاخبار الصحيحة وتنوير الرأي العام والارشاد هذه هي الغايه الاساسية من وجود الجرائد والمجلات في كل انحاء العالم والبلاد العربية احوج مايكون الى الصحف الصادقة المخلصة انكون عاملا من عوامل الاصلاح والتقدم ولكن لسوء حظ هذه البلاد قد ابتلاها الله بجرائد لاتعرف لحق الا اذا عرفت ثمنه وكثيراً مارأينا بعض الجرائد في بلادنا تساعد الظالم على ظلمه وتستبدل سيآته بالحسنات وتكيل له المديح والاطراء متى كان لها في ذلك مصلحة مادية فالجهة التي تقدم المال لهذه الصحف هي صاحبة الحق دائماً سواء كان الموضوع عمومياً يتعلق بالمجموع او كان فردياً له مساس بفرد او بضعة افراد ولا اغالي اذا قلت ان امثال هذه الصحف كانت سبباً في تضليل الشعب عن اهدافه الصحيحة وتسييره في اتجاهات خاطئة وحمله على اتباع اشخاص يريدون

استثماره لاملاء جيوبهم حتى ولو كان في ذلك خراب البلاد فهذه الصحف اضر على البلاد من العدو الخارجي واذا اردنا ان نعمل احصاء نزيها نفرق به بين الجرائد التي تسير على خطة الحق والاصلاح وبين الجرائد التي تستبدل الحق بالباطل طمعاً في اكتساب المال نخرج من هذه العملية الحسابية بنتيجة جد مخجلة وعندما بدأنا بنشر فصول هذه الرواية في مجلة الضياء قبل ظهور جثة المرحوم خليل حاول البلابسة ان يحملوا الاستاذ فريد افندي سلام على التوقف عن النشر وبعثوا اليه برجل عرض عليه مبلغاً من المال لقاء ذلك فرفض بأباء قبول الرشوة ولما ان ظهرت جثة القتيل واوقفوا في السجن استدعوا اليهم رجلا كان في عمان مراسلا لجريدة الف با وقد اتفقوا معه على شيء معين لقاء مايكتبه لتضليل الرأي العام عن الحقيقة لاستحسان الناس الحكم الذي سيصدر في جانبهم وكان هذا بناء على اقتراح المحامي ابراهيم هاشم الذي قال لهم انه بهذه الواسطة يستطيع الاتفاق مع بعض الحكام الذين سيفصلون هذه القضيه ويصدروا قرارهم بشأنها اذا ان الرأي العام يكون قد تأثر بالأضاليل فلا يستهجن البراءة عندما تقررها المحكمة وقد بدأ مراسل الف با بنشر الخبر التالي وابدى رأيه في القضية في رسالته الاولى وقبل ان يعلم اى شيء عن التحقيقات فكتب في العدد المؤرخ في ٥ آيار من الف با ما يأتي :

«اتهم آل البليسي الذين عرف عنهم الابتعاد عن الجرائم وحسن

سلوكهم باغتيال الشرطي الذي فقد منذ اربع سنوات وقد عثرت النيابة بناء على اخبار وصل اليها من شخص يدعى قاسم القريوتي على جثة اصبحت مع مرور الزمن هيكلاً عظمياً يستحيل معرفة هوية صاحبه» أه .

اما رسالته الثانية فقد كتبها بتاريخ ٢٤ آيار ونشرت في العدد المؤرخ في ٢٧ آيار سنة ٩٣٣ من جريدة الف با تحت عنوان «ساعة في السجن» قال المراسل :

عندما اتصل ابي ان آل البلبيسى الموقوفين بتهمة الشرطي المفقود اضربوا عن الطعام واعلنوا صيامهم استقليت سيارة وشخصت الى سجن المحطة وهناك بعد مقابلة لم تدم طويلاً مع مدير السجن حلمى بك اذن لي بمقابلة المتهمين الصائمين الذين لايعلمون عن انفسهم بانهم اجرموا او مجرمون .

دخلت غرفة السجن فوجدتهم جميعاً جالسين يتلون القرآن الحكيم وعلائم الاصفرار بادية على وجوههم وقد راعني هذا المنظر واثر في نفسي كل التأثير عندما شاهدت والد المتهمين يئن في تلاوة القرآن حيث مضى على اضرابهم عن الطعام ٢٤ ساعة .

تحدثت مع الشيخ الكبير وهو يسمى الحاج سليمان البلبيسى وقلت له انك ياعم صالح ومشهور بالتقوى والورع وهذا الصوم غير مشروع فلم يجبني بل اجابني احد انجاله وقال بما ان الغاية من توقيفنا هي ايجاد جريمة علينا رغم اننا نعتقد بانفسنا البراءة مما نسب الينا وبما ان التضليل والدعايات الكاذبة

التشفي من الأبرياء اصبح سهلاً وبما انه اصبح في وسع من لاخلاق
لهم ولا مروءة ولا شرف بردعهم ايقاع التهلكة بالناس وحيث اننا عاجزون
ونحن بين جدران السجن عن المدافعة عن انفسنا والانتحار متعذر على كل
واحد منا فليس لنا بعد كل هذا الا ان ننذر صومنالله الى ان نموت فنكون
قد اخترنا الموت لانفسنا بدلا من ن يختاره لنا غيرنا عن طريق مضللين
ودساسين لايرعون ذمة للناس ولا يخافون العاقبة من الله . ومن المؤلم
والموسف تماماً اننا لاندرى كيف دبرت علينا هذه الجريمة ولا نعلم كيف
دست علينا هذه المؤامراة وجعلونا كما ترى نتربع بين جدران السجون .
وما هو ادهى وأمر هو ان المخبر قاسم القريوني معلوم الاحوال عند الناس
والمحامي الذي دبر له وحاك له صيغة الاخبارية معلوم عند بعض الناس .

فهل بعد ماسردت لك هذه المصائب وهذه النكبة التى حلت بنا
علي ايدي جماعة الله ادرى بهم تستغرب علينا الصيام .

ان الأولى لنا ان ننتحر قبل ان تصل الحال معنا الى درجة لم يبق عند
عائلاتنا واطفالنا رجل يدبر لهم امور معيشتهم او يدبر لنا اعمالنا .

هذ ولا يسعنا الا الثناء على حضرة مدير السجن الذى يبذل قصارى
جهدها في اقناع المضربين عن الطعام للعدول عن اضرابهم وتوفير اسباب
الراحة لهم »

نقلنا صورة هاتين الرسالتين ليطلع عليها القارئ ومع ان نشرهما

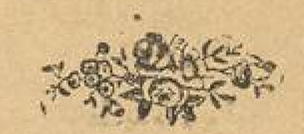
كان اثناء جريان التحقيق في النيابة بصورة مكتومة وقبل ان تجـري اية محاكمة علنية فان المراسل شهد في رسالته الاولى بان البلابسه معروفـون بالابتعاد عن الجرائم وحسن السلوك مع العلم بانه قد سبق لهم دخول السجن مرتين بتهم جنائية الاولى هجومهم على المغدور خليل في دار رئيس الوزارة ومحاولة قتله وتهيئتهم شهود الزور للشهادة على ان البنت قد اركبت في سيارة رئيس الوزارة تلك القضية لم تنته بالبراءة بل بالثبوت ولم ينقذهم من السجون سوى عفو صاحب السمو امير البلاد كما قدمنا في الجـزء الاول والجناية الثانية هي قضية التحريض على مقتل الصمادي التى استطاعوا الخلاص منها بالطريقة التى شرحناها في الفصل الثانى عشر فهل يجوز بعد هذا ان يقال عنهم بانهم عرفو بالابتعاد عن الجرائم وحسن السلوك . . .

افلا يحق لنا ان نسمي هذه الشهادة من مراسل الف با تضليلاً للرأي العام . ثم يذكر ان مرسل الاخبار للنيابة هو قاسم القريوتى مع ان مرسل الاخبار ظل مجهولا من النيابة ولم يعرف حتى الآن .

واذا انظرنا الى مانشره في الرسالة الثانية نجد ان حكاية الصيام مختلقة من اساسها وما زعمه المراسل عن انه وجدهم يقرأون القرآن مختلــق ايضاً والانكى من هذا ان يشهد المراسل بانهم ابرياء ومظلومون استنـاداً الى اقوالهم المجردة عن الدليل ويمتدح المراسل مدير السجن لانه يبذل جهده لتوفير اسباب الراحة لهم في السجن ناسياً ان في هذا المديح اعتراف صريح

بفقدان العدل ضمن السجن لان بقية السجناء والموقوفين محرومون من الراحة والرفاه كما يعرف كل من زار سجن عمان ٠

وياليت المراسل اكتفى بما ناله عن تحرير هاتين الرسالتين للدعاية لصالح المتهمين بل اتفق معهم على ان يقيم في عمان على حسابهم ولخدمتهم الخاصة الى اخر ادوار القضية فكانوا يدفعون عنه اجرة الاوتيل واثمان الطعام عدا عن الاكراميات وما يقبضه باسم الجريدة وقد وجد لنفسه مرتعاً خصباً في عمان في مآتم الغير ٠



الفصل الخامس عشر

قضية المفوض عبد الرحمن ايضاً !

بتاريخ ١ حزيران تبلغت من محكمة الصلح صورة الحكم الغيابي الصادر في سنة ٩٣٠ بحبسي شهرين بناء على دعوى المفوض عبد الرحمن فاعترضت على الحكم حسب الاصول ثم جددت اقامة الدعوى عليه مقدماً الدلائل والشهادات المثبته انه كان يستعمل سلطة وظيفته لتضليلي وتضليل القضاء عن مقتل اخي المغدور كما ذكرت في شكاياتي ودعواي المقدمة في سنة ٩٣٠ وقد عرفها القراء وزدت على ذلك شهادة خطية من يد الشاهد لطفي حلاوة يقول فيها بان المفوض المذكور كان اغراه في سنة ٩٣٠ ان يقول لي بأنه راى اخي خليل حياً في دمشق بعد اختفاءه وكنت كلفت لطفي ان يكتب هذه الشهادة بخط يده ويوقعها بتوقيعه خوفاً من ان يعود لانكارها وكانت النتيجة ان اهمل النظر في القضيتين المقدمة مني والمقدمة ضدي اما اسباب هذا الاهمال فلم اعرفها حتى كتابة هذ السطور ؟؟..

* * *

الفصل السادس عشر

اغراء الشاهد القريوتي

قبل ان تبدأ المحاكمة في الدعوى الاساسية بيومين علمت من المحامي السيد نوري جعفر بان بعض اصدقاء البلابسة الموقوفين عرضوا على الشاهد قاسم القريوتي مبلغ ٥٠ ليرة فلسطينيه اذا قبل ان يغير شهادته امام المحكمة وانهم لم يشترطوا عليه الانكار المطلق لحادث القتل وتكذيب نفسه بل اضعاف قيمة الشهادة بان يذكر امام المحكمة وصفاً للحادث مخالف للوصف المسجل في ضبط النيابة العامة فيقول ان القتل وقع في غرفة غير التي وصفها في الافادة السابقة ويشرح اموراً تناقض ماشرحه للنيابة ولما ان قابلت القريوتي وسألته عن كيفية هذه المؤامرة اكدلي ماقاله نوري جعفر وزاد على ذلك قوله انهم وضعوا له المبلغ امانة عند رجل اسمه حسن القيسي وقال بأنه تظاهر بالقبول مشترطاً قبل تغيير الشهادة ان يعطى له وصلاً من يد الرجل الذي اودع المبلغ عنده بانه اودع المبلغ عنده بصفة امانة ولما رفضوا اعطاءه الوصل الذي طلبه احالوا عليه رجلين من التجار هما حسين السوداني و كامل

ملحس وتعهدا له بدفع المبلغ بعد ان يغير شهادته امام المحكمة فرفض ايضاً وأصر على طلب الوصل واخيراً عرضوا عليه فكرة اخرى وهي ان يقدم للامير عريضة يذكر فيها بانه كان شهد على البلابسة الموقوفين شهادة غير صحيحه على ان يتعهد له الامير بالعفو عنه وعدم مجازاته ثم يقبض المبلغ منهم بعد تقديم العريضة فرفض هذا الاقتراح ايضاً هذا ماقاله الشاهد القربوتي لي وللاستاذ المحامي نوري جعفر واعاده امام اشخاص اخرين نحتفظ باسمائهم لحين اللزوم واهم مااستلفت نظري في هذه المؤآمرات ان الاشخاص الذين حاولوا اغراء هذا الشاهد على التلاعب في الشهادة كانـوا يفاوضونه كأنهم على ثقـة من ان الامير سوف ينقذه من العقـوبة وكأن مداخلة الامير وعفوه امراً مضموناً لديهم ؟ . .

وكان جوابي للقربوتي بأن عليه ان يشرح كيفية هذه المؤامرة للمحكمة يوم ان يدعى للشهادة في اساس الدعوى : الحقيقة ان ثقتي بهذا الشاهد كانت ضعيفة خصوصاً وان صديقه الحميم السيد ابراهيم النجـار كان اخبرني بأن كتمانه الشهادة وعـدم اخباره عن الجرم طوال مـدة السنوات الاربع التي سبقت ظهور الجثة لم يكن ناشئـاً عن الخوف من القتلة بل لانه كان يتناول منهم بين وقت وآخر جعلاً من المال ثمناً لسكوته وما دام هذا هو الواقع فهل يستبعد المرء جرأتهم على اغراءه برشوة جديدة لتغيير الشهادة بما يوافق مصلحتهم ؟ . .

المحاكمة الاولى

في ١٣ حزيران سنة ٩٣٣

تراس المحكمة في هذه الجلسة عارف بك العبنتاوي والاعضاء هم نقولا بك غنما والسيد عبد الستار السندروسي ولم يحضر النائب العام بل تليت ورقة الاتهام المرسلة من قبله و كانت جميع الدلائل والقرائن المشروحة في تقرير الاتهام تؤيد بالدليل القاطع بان العظام التي وجدت في المغارة هي عظام المغدور خليل رمضان وان قاتليه هم الحاج سليمان البلبيسي واولاده الموقوفين معه وذلك بالاستناد الى شهادات الشهود وان الشرطي عبد الرحيم محمود شريكاً فرعياً في الجريمة وبعد تلاوة قرار الأتهام تليت ورقة الأخبار التي ارشدت النيابة الى مدفن القتيل والتي ظل مقدمها مجهولاً ثم تلي الكشف الطبي الذي كان من اهم مستندات النيابة في اثبات هوية القتيل بمقابلته مع الاوصاف المسجله في الشرطة وقيادة الجيش وبشهادات معارف واصدقاء القتيل وتليت اوراق الكشف الجاري على المغارة من قبل النيابة ثم بدات المحكمة باستجواب المتهمين استجوابا قصيراً فانكروا الجرم المسنداليهم وقالوا بانهم لم يفكروا مطلقاً بالاعتداء على القتيل وعندها طلبت من المحكمة استحضار دوسية القضية التي انتهت بعفو الامير عنهم حينما حاولوا قتل المغدور لاول مرة في منزل حسن خالد باشا غير ان المحكمة لم تستطع ايجاد الاوراق المذكورة لفقدانها .

وقد استجوبت المحكمة الشاهد ميخائيل الفار الشرطي فايد شهادته السابقة واستجوبت السيد حافظ مرشد فكرر شهادته ايضاً واكد كلاهما بان الخواتم التي وجدت مع الجثة هي نفس الخواتم التى كان يلبسها المغدور خليل في حال حياته وهكذا الشهود الآخرين ايدوا شهاداتهم السابقة المعطاة لدى النيابة العامة اما الشاهد قاسم القريوتي فمع انه ايد وقوع القتل من طرف المتهمين فقد راح يصف وقائع الجريمة وصفاً مخالفاً لما وصفه في افادته المعطاة لدى النيابة .

وارجئت المحاكمة لنهار الاثنين الموافق ١٩ حزيران سنة ٩٣٣ .

لم اجهد الفكر كثيرا في تعليل الاسباب التي حملت قاسم القريوتي على التلاعب في افادته تلاعباً يضعف من قيمتها فقد عرفت بالبداهة بأنه قد اتفق مع الجماعة الذين كانوا عرضوا عليه مبلغ الخمسين ليرة بعد ان استطاعوا ان يؤمنوه على المبلغ ويضمنوا له عدم المسولية كما وعدوه ..

* * *

المحاكمة الثانيه

توقيف الشاهد القريوتي

جرت المحاكمة الثانية لدى محكمة بداية عمان برآسة عارف بك العنبتاوي والعضوين السادة نقولا غنما وعبد الستار السندروسي بتاريخ ١٩ حزيران ٩٣٣ واقتصرت الجلسة على استجواب ثلاثة شهود هم الاستاذ نوري

جعفر المحامي والسيد ابراهيم النجار وقاسم القريوتي وكانت شهادة الشاهدين الاولين مبينة على ماسمعاه من قاسم القريوتي عن الجناية قبل ان يدلي بشهادته للنيابة وقد اعاد للمحكمة نفس شهادتهما الاولى المسجلة لدى النيابة بدون زيادة ولا نقصان وكانت شهادتهما منطبقة تمام الانطباق على الشهادة الاولى التي ادلى بها قاسم القريوتي للنائب العام ٠

اما الشاهد قاسم فقد تعمد تغيير وصف وقائع الجناية امام المحكمة عما وصف للنيابة وعما وصفه في الجلسة السابقة ولم يكن يجهل ان هذا التغيير يضعف من قيمة شهادته وهذا ماجعلني اؤكد تماماً بانه قد تواطأ مع الجماعة الذين كان اخبرني انهم عرضوا عليه مبلغ الخمسين ليرة وان هذا التغيير هو نتيجة الاتفاق فاضطررت ان اوضح للمحكمة بان هذا الشاهد كان اخبرني بحضور اشخاص آخرين برشوة عرضت عليه ثمناً للتلاعب في شهادته وذكرت اسماء الاشخاص الذين اعترف امامهم بهذا الامر والذي يدعو الى الحيرة انه عند ما سأله الرئيس عن ذلك لم ينكر بل قال نعم كلفت لهذا لقاء خمسين ليرة وذكر اسماء الاشخاص الذين تعهدوا له بالمبلغ وقال انه لم يرتض منهم ولم يقبض الرشوة المعروضة وان تغييره الافادة لم يكن من نتيجة الاتفاق بل لانه تذكر اموراً غابت عن فكره في الافادتين السابقتين ٠

وقد اقتنعت المحكمة ان تغييره الشهادة كان عن قصد سيء فقررت

توقيفه الى جانب المتهمين ..

قد يستغرب القاريء من هذا الشاهد اعترافه للمحكمة بالمؤامرة التي جرت لحمله على التلاعب في الشهادة رغم حصول التلاعب من قبله وكان الاولى به ان ينكر ذلك مادام قد اتفق معهم ولكن التعجب يزول عند ما يعرف القاريء بان الاشخاص الذين سمعوا منه الاعتراف كانوا من ضمن الجالسين في قاعة المحكمة مع المستمعين وبعضهم من شهود القضية فوجود هولاء في قلب المحكمة اضطره الى الاعتراف بما قاله لهم واخفاء ماتم بعد ذلك ...

* * *

كان من البديهي ان ينتهز مراسل جريدة الف با فرصة توقيف الشاهد قاسم القريوتي فيحرف وقائع الجلسة ويعلن بان توقيف البلابسة المتهمين هو نتيجة مؤامرة مدبرة عليهم وانني انقل للقراء الكرام ما نشره في العدد المؤرخ ٢٣ حزيران من الف با عن وقائع الجلسة وبعدها اعود الى غربلة الرسالة ليرى القاريء الى اي حد تمادى هذا المراسل في التمويه على الرأي العام وربما على نفس الجريدة التي كانت تنشر رسائله بدون تحفظ فقد كتبت ما نصه بالحرف الواحد :

عمان ١٩ الجاري ٩٣٣ لمندوب الف باء الخاص

البلابسة فى القضاء

﴿ توقيف الشاهد الرئيسي الوحيد ﴾

واليوم ايضا وبفضل محكمة بداية الجزاء الجبارة في عمان اضطررنا اسوة بالمحكمة نفسها الملازمة قاعة المحكمة سبع ساعات كاملة نستمع فيها الى شهادات الشهود في هذه القضية الطريفة قضية السادة البلابسة التي عند قراء الف باء منها الخبر اليقين

والزحام في هذه المرة كان اشد منه في المرة السابقة وكانت قاعة المحكمة ومماشي دار العدل ملاءى بالخلائق وكلهم كان ينتظر ان تتمكن المحكمة الموقرة في هذا اليوم من الوصول الى نتيجة تضع معها حداً لشقاء هذه العائلة الطيبة التي قد يتوسع التحقيق في امر اتهامها فيظهر خصوماً لها اقوياء ارادوا الوقيعة بها فبذلوا في سبيل ذلك نقوداً ومالا ووضعوا رواية كان ينقصهم والشكر لله ان يحسنوا وضع فصولها وتوزيع ادوارها ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك ، وهكذا اخذت تبدو للمحكمة وللناس انواع مريعة من التفكك في تهيئة الفصول وتوزيع الادوار مما اضطر المحكمة في هذه الجلسة وبناء على طلب جانب الدفاع وقناعة وجدان المحكمة ، الى توقيف الشاهد المدعو قاسم القريوني والمعدود الشاهد الرئيسي الوحيد

في هذه القضية بعد ان ظهر لهيئة المحكمة ان هذا الشاهد قد ادلى في خلال هذين الشهرين اللذين مرا على توقيف السادة البلابسة بخمس افادات متناقضة كل واحدة منها تبعد عن شقيقتها بعد عمان عن المريخ وبعد السادة البلابسة عن ارتكاب جريمة القتل . .

على ان المحكمة الموقرة لكثرة ما أظهرت من دقة متناهية في الاستماع الى اقوال الشهود ومناقشتهم وجانب الاهتمام من الدفاع عنهم لم تتمكن في هذه الجلسة الا من استماع شهادة شهود ثلاثة هم : نوري جعفر ، وهو محام ، وابراهيم النجار ، وقاسم القريوتي الذي اوقف .

اما شهادة الشاهدين الاولين فهي لا تتعدى في جوهرها انهما سمعا كذا وقيل لهما كذا ، اي انهما كانا يدليان بشهادتيهما على اقوال قاسم القريوتي الذي يدعي انه هو الذي شاهد الجريمة وكيفية ارتكابها بعينيه ، وقد زعزع محامو الدفاع جوانب هاتين الشهادتين حتى كادوا يجعلونهما ركاما

واما الشهادة الاخيرة فما كان السادة المحامون في حاجة الى كبير جهد لتحطيمها خصوصاً وقد كانت الخامسة من نوعها على النحو الذي وصفته ؛ ومع ذلك فقد كان جانب الدفاع مصمما على مطالبة المحكمة الموقرة بتوقيف هذا الشاهد الذي اسماه الاستاذ نظمي عبد الهادي (شاهد الملك) ولذلك رأينا الاستاذ عادل بك العظمة احد محامي الدفاع يستدرج الشاهد استدراجا غريبا يقع معه الشاهد على قمة رأسه ، واذا به

يثبت امام المحكمة ان هناك رشوة يتناولها الشاهد جزاء على شهادته ، وقد اقر الشاهد بان الشاهد الثاني المدعو ابراهيم النجار قد جير لاسمه سنداً قيمته عشرة جنيهات ونصف وان هذا السند قد فقد منه ، ولما سأله الاستاذ العظمة عما اذا كان الجير وقد حصل في خلال هذين الشهرين الذين اوقف فيهما السادة البلابسة والتي في خلالهما الشهادات المتناقضات قال بل كان ذلك قبل هذه الوقائع بثلاثة شهور وهنا واذ بجانب الدفاع يقف كالنمر ويقدم للمحكمة ذات السند وهو محرر بخط يد الشاهد الاول نوري جعفر ومجير لاسم الشاهد الثالث من قبل الشاهد الثاني بتاريخ اول مايس سنة ٩٣٣ وقد كان الشاهد الثالث قداعطى افادتيه الاولين بتاريخ ٢٤ و ٢٥ نيسان ١٩٣٣ واذن فلشاهد الثالث قد اعطي السند بعد اعطائه افادتيه الاولين بخمسة ايام لاقبل عطائهما بثلاثة شهور كما ادعى ، وذلك ثمناً لتغير افادتيه الاولى والثانية ، وبينما كان يعترف في الاول بان القتل قد وقع في القمر مثلا وبدون ان يشاهده هو اذا بافاداته تتغير فصار يعترف بان القتل قد وقع في الارض وفي عمان وفي دار البلبيسي وبايد البلابسة وعلى مرأى منه الخ الخ . .

وعلى ذلك طلب الاستاذ نظمي عبد الهادي احد محامي الدفاع توقيف هذا الشاهد المتلاعب وذلك بعد مقدمة بليغة تأميناً لسير العدالة ورأت المحكمة الموقرة هذا الطلب حقاً فاجابته واوقف قاسم القريوتي و كانت

الساعة قد بلغت الثالثة تماما ورفعت الجلسة الى يوم الاربعاء ٢١ الجاري اي بعد غد ، وهكذا غادر المتهمون قاعة المحكمة وامائر البشر والارتياح ظاهرة على وجوههم لان الله يأبى الا ان يظهر الحق ، وكذلك خرجنا نحن وكلنا ايمان بان هذه القضية المهمة قد لاتحتمل اكثر من جلستين اثنتين أخريين يخرج بعدهم السادة البلابسة موفوري الكرامة فاصعي الجبين ان شاء الله ٠ اهـ

* * *

هذا هو نص الرسالة التي بعث بها المراسل عن وقائع المحاكمة الثانية والتي نشرتها الف باء بدون تحفظ ٠

يقول المراسل « انه لو توسع التحقيق في القضية المرفوعة على المتهمين لظهر ان لها خصوماً اقوياء ارادوا الوقيعة بهـا فبذلوا في سبيل ذلك نقوداً ومالاً ووضعوا رواية كان ينقصهم ان يحسنوا وضـع فصولهـا وتوزيع ادوارها » ٠

الم يكن من الواجب عليه اوعلى المحكمة معرفة اولئك الخصوم الاقوياء الذين بذلوا المـال والنقود للايقاع بالمتهمين ولماذا لم تقـام عليهم دعوى الافتراء ؟ لقد كانت هذه العبارة من اولها الى آخرها اختلاق محض لااثر فيه للحقيقة ٠

ويقول «بان وكلاء المتهمين زعزعوا شهادة الشاهدين نوري جعفر وابراهيم النجار حتى كادو يجعلونهما ركاماً» .

وهذا اختلاق ايضاً فان هذين الشاهدين شهدا امام المحكمة بنفس ما شهدا به امام النيابة نقلا عن اعتراف قاسم القريوتي دون زيادة ولا نقصان ولم يحصل اي شك او اشتباه في شهادتيهما .

ويقول انه ثبت للمحكمة ان قاسم القريوتي تناول رشوة ليغير شهادته ولكي يقول ان البلابسة قتلوا بعد ان كان يقول غير ذلك في شهادته الاولى» . وهذا افتراء ايضاً لان الشاهد ذكر ان القتلة هم البلابسة في جميع افاداته اما الرشوة فلو ثبتت كما زعم المراسل لاقتضى معرفة الراشي وهذا لم يحدث اثناء المحاكمة وحبذا لو استطعنا اثبات هذه الرشوة امام المحكمة لان ثبوت الرشوة التي قدمت الى الشاهد للتلاعب في شهادته هو في مصلحة جانب الاتهام . ثم يذكر المراسل «مسئلة السند المجير من ابراهيم النجار لاسم قاسم القريوتي بعد اعطاء افادتيه الاوليين بخمسة ايام وذلك ثمناً لتغيير افادتيه الاولى والثانية ويقول انه ثبت للمحكمة بان هذا السند كان رشوة للشاهد» .

وفي هذا القول تمويه وافتراء ايضاً لانه لو ثبت ان تجيير السند كان رشوة لاضطرت المحكمة لتوقيف الشاهد الآخر ابراهيم النجار الذي جير السند باعتباره هو الراشي وهذا لم يحدث .

وكنت اتمنى ان يثبت على الشاهد القربوتي اخذ الرشوة لينال جزاء تلاعبه في افاداته امام المحكمة لان شهادات بقية الشهود تؤيد شهادته المسجلة لدى النيابة ببراهين قاطعة بينما كانت اقواله في المحكمة مخالفة للحقيقة واذا اردنا تحليل الامر الواقع ورجعنا الى اعترافاته التي سبقت افاداته في المحكمة نجد ان هذا الشاهد اذا كان قد قبض رشوة فهي تلك الرشوة التي عرضت عليه من طرف الاشخاص الذين كانوا فاوضوه باسم المتهمين ثمناً للتلاعب في الشهادة والذين ذكر اسماءهم عندما احرجناه بالسؤآل امام المحكمة ولا ادري لماذا اهملت المحكمة ان تتوسع في التحقيق لمعرفة الجهة التي قدمت الرشوة لهذا الشاهد ولكن هذا لا يخلو من سر تعرفه المحكمة نفسها وقد ينكشف مع الزمن .



المحاكمة الثالثة

جرت المحاكمة الثالثة بتاريخ ٢١ حزيران سنة ٩٣٣ وقد استجوبت المحكمة الشاهد اسعد العنجراوي وهو الرجل الذي كان قال لي في سنة ٩٣٠ انه رآى المغدور خليل في يافا ثم عاد فاعترف بان الشرطي عبدالرحيم محمود اعطاه عشرة قروش ليقول لي ذلك واوقف في سنة ٩٣٠ مع الشرطي عبدالرحيم لهذا السبب ثم اخلي سبيله بقرار منع المحاكمة المعلوم لدى القراء .

ذكر هذا الشاهد للمحكمة معرفته بالمغدور وذكر انه في ليلة الاختفاء شاهد قاسم القريوتي يأتي لدار عبد الرحيم محمود فيحادثه حديثاً سرياً ثم يدخل على خليل فيحادثه ايضاً ثم يذهب معهما الى جهة دار البلبيسي وقال انه في اليوم التالي اختفى خليل وكانت حقائبه لاتزال في غرفة عبد الرحيم ولما ان سأل عبد الرحيم عنه اجابه بانه سافر وانه ناقش عبد الرحيم قائلاً له ليس من المعقول ان يسافر ويترك لك امتعته فاجابه عبد الرحيم بانه سيرسلها اليه مع السيارات المسافرة لفلسطين . هذا ملخص افادة اسعد العنجراوي وقد اوقفته المحكمة باعتباره يكتم عنها حقائق اخرى .

ثم استجوبت المحكمة الشاهد ميخائيل الفار للمرة الثانية فأعاد شهادته الاولى وقد وصف مشاهداته وصفاً دقيقاً ولما حاول محاموا الدفاع استجوابه كانوا كمن يبحث عن حتفه بظلفه لان الاجوبة كانت مفحمة وقاطعة .

وقد اعلن الرئيس انتهاء الجلسة وتأجيل المحاكمة لليوم الخامس من تموز سنة ٩٣٣ ·

الفصل السابع عشر

﴿ دسيسة الكشف ﴾

في نهاية جلسة المحاكمة الجارية بتاريخ ٢١ من شهر حزيران قررت المحكمة اجراء الكشف على دار البلبيسي وعلى الموقع الذي كان يقف فيه الشرطي ميخائيل الفار للحراسة بليلة وقوع الجريمة وقد حضر في هذا الكشف التطبيقي رئيس المحكمة عارف بك والعضو عبد الستار السندروسي فدخل الرئيس مع رجلين الى الغرفة التي وقع فيها القتل و كلفهم ان يقلدوا الصوت الذي صدر من تلك الغرفة ويقوموا بحركات تشبه العراك وقد وضع في قلب الغرفة قنديلا ضعيفاً بينما كان العضو واقفاً على الجسر في النقطة التي شهد ميخائيل انه رأى منها حركة الاشباح وسمع منها الصوت و كان ميخائيل واقفاً الى جانبه وبضعة اشخاص متفرجين وعندما بدأ الاشخاص الموجودين في الغرفة يقومون بالحركات التقليدية شوهد خيال حركاتهم من خلف الزجاج بوضوح تام ولما رفعوا اصواتهم سمعت الاصوات بكل وضوح من

النقطة التي وقف فيهـا العضو والشرطي وبقية المتفرجين ثم خرج من دار البلبيسي اربعة اشخاص في يد احدهم قنديل وحمل احدهم كيساً صغيراً على ظهره وضع فيه تبن وساروا صعوداً في طريق الجبل التي اشار اليها ميخائيل وقد شوهد مسيرهم وامكن عدهم اثناء مسيرهم وشوهـد الكيس المحمول على ظهر احدهم وانتظرنا ان يأتي تقرير العضو الذي شاهد الحركات وسمع الاصوات بشكل ينطبق تمام الانطباق على شهادة الشرطي ويؤيدها كل التأييد وكم كانت الدهشة عظيمة عندما تلي تقرير الكشف في نهار المحاكمة الجارية بيوم ٥ تموز سنة ٩٣٣ فقد ذكر العضو في تقريره بانه لم يسمع من الاصوات الا صراخاً غير مفهوم ولم يشاهد حركات الاشخاص من خلف الزجاج وانه رأى الاشخاص الذين صعدوا في طريق الجبل ولم ير الكيس المحمول على ظهر الرجل وقد حاول في تقريره هذا اضعـاف قيمة شهادة الشرطي ميخائيل وكان من الطبيعي ان يصعد الدم الى رأسي عنـد سماع هـذا التقرير المخالف للحقيقة والامر الواقع فـذكرت للمحكمة اسماء الاشخاص الذين كانوا واقفين بجانب العضو اثناء الكشف وشاهدوا جميع الحركات التي انكر مشاهدتها وسمعوا جميع ما انكر سماعه وطلبت من المحكمة جلبهم للشهادة ثم بينت لزوم اعادة الكشف مرة ثانية لعدة اسباب اولها ان الكشف جرى في الساعة الثامنة مساء مع ان الحادث وقع بعد منتصف الليل والجثة اخرجت من دار المتهمين بعد مرور اكثر من ساعتين من

منتصف الليل فسماع الاصوات فيما بعد منتصف الليل يكون اكثر وضوحاً مما يكون بعد الغروب بقليل بالنظر لكثرة الحركة العامة باول الليل وفي السوق المجاور للنقطة التي وقف فيها العضو والشرطي ثانياً لان الدور الواقعة بين دار المتهمين وموقف الشرطي تكون في اول الليل تسطع بالانوار بينما تكون بعد منتصف الليل مظلمة وفي هذا فرق في التأثير على الناظر ثالثاً لانه حينما جرى الكشف كان فوق الجسر مصباح كبير من نوع اللوكس يضيء بقوة عظيمة وهو موضوع بين النقطة التي يقف عندها الشرطي ودار المتهمين مع ان اللوكس لم يكن قد وضع في تلك النقطة قبل اربع سنوات اي حين وقوع الجريمة رابعاً لان القمر في الساعة الثانية بعد منتصف الليل يكون ظاهراً واشعته تضيء على طريق الجبل التي نقلوا منها جثة المغدور في الليالي التي توافق ٢١و٢٢ من الشهر القمري وهو التاريخ القمري الذي يوافق وقوع الجريمة خامساً لان مشية الرجل الذي يحمل كيساً فيه بضعة ارطال من التبن في ليلة مصحية لا تنطبق على مشية الرجل الذي يحمل على ظهره جثة رجل طويل عريض في ليلة ماطره وطريق مبللة !..

ذكرت جميع هذه الاسباب للمحكمة وطلبت اعادة الكشف وطلبت ايضاً سماع شهادة الاشخاص الذين حضروا اثناء الكشف وكانوا واقفين الى جانب العضو السيد عبد الستار لكي اثبت ان مشاهداتهم ومسموعاتهم كانت اكثر مما وضحه التقرير ولكن هذا الطلب ظل حبراً على ورق

فادركت بان الضغط الخارجي قد اثر على رئيس المحكمة خصوصاً بعد ان رآى تحيز اعضاء محكمته لجانب المتهمين وتوقف النائب العام عن متابعة القضية وعدم اشتراكه في الكشف رغم اهميته .

ومما هو جدير بالفات النظر ان مراسل الف با كان قد مهد السبيل امام عضو المحكمة السيد عبد الستار حتى لا يكون تقريره المخالف للحقيقة مفاجأة غير مأمولة . فكتب لجريدته رسالة بتاريخ ٢١ حزيران سنة ٩٣٣ نضعها امام القراء على علاتها ثم نعود الى تحليل مافيها من اختلاق وتضليل وهاهو نص الرسالة :

شرق الاردن

عمان ٢١ الجاري سنة ٩٣٣ لمندوب الف باء

انهيار دعائم الرواية

بالرغم عن انني كنت قد اعتزمت السفر منذ اول امس من عمان فقد اخرت سفري يومين ايضاً لاشهد هذه الجلسة الجديدة من جلسات محكمة البداية لاستماع شهود الاتهام في هذه الرواية المفجعة التي الفت في غير تنسيق لقتل عائلة برمتها والاهتمام الذي يبديه الرأي العام العماني والاردني

في صدد هذه الرواية المفجعة يحملنا على ان نكرس لها اكبر عدد ممكن من سطورنا خدمة للعدل والحق وعلى امل ان يتخذ مؤلفو روايات الاجرام عبرة من ماجريات هذه القضية التي ثبت فيها ان حبل الكذب اقصر من قصير .

عقد محكمة البداية جلستها اليوم والازدحام اشد مما حدثت في رسائلي السابقة واننا لنسجل بمداد الشكر لسعادة رئيس المحكمة اجابته لطلبنا اوامره بتهيئة محل يجلس اليه الصحافيون بالقرب من اماكن المحامين .

والشاهد الرئيسي الذي قطعت المحكمة اكثر الوقت في استماع شهادته ونقاشها شهادة هذا الشاهد والشاهد الاول قاسم القريوتي الذي اوقفته المحكمة في الجلسة السابقة فليس ثمة بين الشهود من لشهادته اهمية ذات شأن .

ادلى الشاهد بافادته فقال انه كان بوظيفة الخفر في ليلة اول آذار ٩٢٩ على الجادة التي يمكن ان يرى منها بيت السادة البلبيسي وانه شاهد الشرطي المفقود والشرطي المتهم بالاشتراك بالقتل يذهبان الى ناحية دار البلبيسي ثم سمع من دار البلبيسي صياحاً ثم رآى اربعة اشخاص يخرجون من الدار واحدهم يحمل صرة او كيساً ومعهم ضوء وصعدوا الى الجبل الخ ... ولما روجعت افادته الاولية ظهر ان مابين الافادتين كثيراً من التناقض وهذا ما ناقشه فيه سعادة الرئيس ومحامو الاتهام وسجلوه عليه ثم اضطرت المحكمة الى القيام بكشف لتطبيق الشهادة على الواقع فأجرت كشفاً في النهار بعد

انتهاء الجلسة و كشفاً آخر في الليل وقد رافقت هيئة المحكمة في الكشفين
و كانت النتيجة ان ظهر كذب افادة الشرطي ميخائيل ان من حيث رؤية
الخيلات داخل الغرفة التي عينها وان من حيث تعيين عدد الاشخاص او
ظهور اي اشخاص اثناء الخروج من البيت وصعود الجبل او ظهور كيس
او صرة او غير ذلك و كل ما استطاعت المحكمة رؤيته هو الضوء فقط
وذلك بعد ان اعادت عملياً كل لادوار كما زعمها الشرطي الشاهد و كل
ما استطعناه في هذا الكشف هو ان المحكمة اوعزت الى البعض بالصياح في
حوش المنزل وفي داخله ووقفت هي في مكان الشرطي فكان ان سمعت
صدى اصوات بدون ان تفهم شيئاً من الكلام وقد كان الشرطي زعم في
شهادته انه كان يفهم الكلام كقول : خذ ، هات ، مثلا الخ .. ويمكنني
ان أؤكد ان المحكمة عند ما كانت تقوم بعملية الكشف الليلية هذه كان
هناك عدد كبير من الخلائق وهذا يدل على اهتمام الرأي العام الفائق في
هـذه القضية وقد عادت المحكمة من هذا الكشف و كان الناس يهنئون
بعضهم بعضاً نظهور هذا الكذب في افادة القطب الثاني من اقطاب شهود
الرواية حتى و كان العدل ارسل اكلمة ببراءة البلابسة .

هذا وقد تشجع محامو الدفاع لظهور هذه النتائج ولانهيار دعائم
هذه الرواية واحدة بعد اخرى ولذلك فسيتقدمون غداً الى المحكمة الموقرة
بطلب اخلاء سراح العائلة الموقوفة بالكفالة ونحن على مثل اليقين من ان

المحكمة ستري من العدل تلبية هذا الطلب الحق خصوصاً وهي بدورها قد شعرت كما شعر كل الناس بان الرواية ملفقة من اساسها وخصوصاً وسعادة الرئيس الذي يحمل عيني نسر ووجدان قديس سيأبى الاصرار على دوام شقاء هذه العائلة الطيبة ذلك لان اصراره السابق قد كان حرصاً على خدمه العدل وقد اصبح العدل الآن يتطلب صيانته من الجانب الثاني اي من جهة هذه العائلة التي تضررت كثيراً باسباب هذه الرواية الملفقة التي ما دفع خصومها اليها الا الطمع بمالها والحسد على ما نالته بجد افرادها واجتهادهم

هذا واذا لبت المحكمة طلب الدفاع واطلقت سراح العائلة بالكفالة وهي تقدم كفالة ضخمة وذلك ما نعتقده فسأبرق اليكم بذلك غداً او اتلفن .

وقد علقت المحاكمة الى اليوم الخامس من شهر تموز القادم اما الشرطي ميخائيل فالمنتظر ان جانب الدفاع سيطلب توقيفه والحاقه بزميله يوم الجلسة القادمة لثبوت كذبه والمنتظر ان تلبي المحكمة هذا الطلب الحق .

* * *

يزعم المراسل ان عندما روجعت افادة الشرطي ميخائيل الفار الاولي وقوبلت بشهادته في المحكمة وجد ان بينهما « كثيراً من التناقض » وان رئيس المحكمة ناقش هذا الشاهد في التناقض وسجله عليه وهذا اول افتراء من المراسل لان الشاهد المذكور ادلى بافادة لا تختلف مطلقاً عن شهادته

الاولى ولم يناقش مطلقاً من قبل رئيس المحكمة ·

اما نتيجة الكشف فقد انطبقت على مضمون الشهادة تمام الانطباق كما قدمنا والجمهور الذي حضر هذا الكشف شاهد ذلك · ومما لا شك فيه ان المراسل كتب رسالته المخالفة للحقيقة بايعاز من نفس العضو المتحيز الذي اوقفه الى جانبه اثناء الكشف لكي لا يأتي تقريره المضلل كمفاجأة للجمهور ·

ويتمادى المراسل في افترآته فيقول ان الناس الذين حضروا الكشف تفرقوا وهم يهنئون بعضهم بعضاً بظهور الكذب في شهادة الشرطي ميخائيل مع ان الناس الذين حضروا الكشف قد اقتنعوا جميعاً بان نتيجة الكشف اتت مطابقة لنص الشهادة · ومن هؤلاء المفوض السيد يوسف عياش وبعض رجال الشرطة الذين حضروا الكشف بصفة متفرجين وكانوا واقفين بجانب العضو الذي تعامى وتصامم عمداً عما شاهده وسمعه ·

ويلاحظ في هذه الرسالة ان المراسل يعترف في آخر الرسالة بان رئيس المحكمة كان في الماضي يمانع في قبول الكفالة عن المتهمين حرصاً على خدمة العدل وانه قد اصبح العدل يتطلب صيانته من الجهة الثانية ولو رجعنا الى تصفح رسالته السابقة نجد انه لم يعترف فيها مطلقاً بان الرئيس «الذي يحمل عيني نسر ووجدان قديس ؟ ··» كان يمتنع عن قبول الكفالة صيانة للعدل فما هو السر في هذا الانقلاب في لهجة المراسل نحو الرئيس مع العلم بانه

اذا نطق فانما ينطق بلسان المتهمين ؟ ؟

ثم يتمادى المراسل في الجرأة على الشرطي الشاهد فيقول بان جانب الدفاع سيطلب توقيفه (لثبوت كذبه) ويتنبأ بان المحكمة ستلبي هذا الطلب وقد صح اخيراً بان الشاهد لم يوقف والمحكمة لم تتهمه بالكذب مطلقاً .

. . .

واذا اردنا تعليل الاسباب التي جرأت المراسل على الطعن في الشرطي ميخائيل بهذه اللهجة نجدانه لم يكن ليجروء على التمادي في الافتراء الى هذا الحد على رجل من رجال الشرطة لو لم يجد من بعض رجال الحكومة مشجعاً له و كان هذا هو الواقع فان مدير الشرطة جان بك الذي ساءه ان يتجرأ هذا المراسل على احد رجاله قبض عليه واوقفه واراد ابعاده لخارج الحدود لدخوله البلاد بدون جواز سفر ولكن الامير تداخل في الامر ايضاً واصدر ارادة سنية بتركه حراً يفعل ما يشاء ويكتب ما يشاء .

وكان من الطبيعي ان يكون صاحب السمو مسروراً من نشر افترآته على الرأي العام لان في نشرها مايوافق رغائبه السامية ؟؟؟

أليس في هذه الرسائل ما يوافق مصلحة البلابسة الذين يرغب سموه في انقاذهم من السجن على اي وجه كان ؟؟..

لقد ضقت ذرعاً من استمرار جريدة الف با على نشر الاكاذيب التي يبعث بها اليها مراسلها عن وقائع جلسات المحاكمة ومن حين ان بدأت هذه الجريدة بنشر الرسائل المكذوبة بعثت لصاحبها رسالة وضحت له فيها ان المراسل لم ينقل الاخبار الصحيحة عن القضية وطلبت اليه ان يتثبت من اخبار المراسل قبل نشرها وعند ما رأيت ان رسالتي الاولى لم تجد اذناً صاغية من الاستاذ صاحب الف با بدليل استمرار الجريدة على نشر الاضاليل عن القضية بعثت اليه برسالة ثانية بنفس المعني فكان نصيب هذه كنصيب الرسالة الاولى من الاهمال واستمرار الجريدة على نشر الرسائل المملوءة كذباً وافتراء وقد ادركت بان لا فائدة من محاولة اقناع صاحب الف با بالرجوع الى الحق والتثبت من اخبار المراسل واعتقدت بان السبب في اغفال الرسالتين المرسلتين من قبلي هو خلوهما من الحوالات المالية ففكرت في طريقة اثبت بها للرأي العام بان جريدة الف با تنشر الاخبار قبل ان تستوثق من صحتها وكان ذلك في صباح ٢٦ حزيران سنة ٩٣٣ فقصدت غرفة التلفون في عمان وطلبت ادارة الف با في دمشق وقد امليت على مخاطبي من جريدة الف با رسالة تلفونية مختلقة من اساسها فكتبها بدون ان يسألني عن اسمي وهويتي وحالما انتهيت من املاء الرسالة عليه قال لي (مين حضرتك) فلم اجب على هذا السوآل بل القيت سماعة التليفون من يدي وغادرت المكان فظل سوآله بدون جواب الامر

الذي جعلني اعتقد بان من المحتمل عدم نشر الرسالة في الف با قبل السوآل من مراسلها الخاص عن صحة الخبر ولكن الف با نشرت الرسالة بكاملها بعناوين ضخمة جداً مع التعليق ايضاً في عددها المؤرخ في ٢٧ حزيران سنة ٩٣٣ وهاهو نص الرسالة :

رسالة عمان التلفونية في ٢٦ حزيران سنة ٩٣٣ لمندوب الف باء

الشرطي المفقود يظهر حياً

القبض عليه — الافراج عن البلابسة — شاهد الزور يحرق نفسه

مندوب الف باء هو الذي يكشف المؤآمرة

في الساعة التاسعة من صباح هذا اليوم اتصل بنا مندوبنا في عمان هاتفياً وابلغنا الخبر الخطير التالي :

في الساعة الثامنة من ليلة امس قبض رجال التحري على الشرطي المفقود خليل رمضان متنكراً في محطة عمان وسجن . وقد صار اخلاء سبيل آل البلبيسي المتهمين بقتله فوراً . الشاهد ميخائيل الفار احرق نفسه بعد ان اعترف انه مدفوع للشهادة . الحكومة الآن تبحث عن هذه المؤآمرة

وقد فر اديب رمضان والمحامي نوري جعفر الى جهة مجهولة كاشف المؤامرة هو مندوب هذه الجريدة · التفصيلات في البريد · (م)

الف باء :— قضية الشرطي المفقود من القضايا الخطيرة التي لعبت ادواراً هامة في الشرق العربي وقد نشرنا عنها لمراسلينا ومندوبينا في عمان الشيء الكثير · والآن بمناسبة افتضاح المؤامرة نوجزها للقراء بكلمتين فنقول انه منذ حوالي اربع سنوات اختفى اثر شرطي يدعى خليل رمضان وعبثاً ذهبت الجهود التي بذلت في سبيل معرفة مقره اذا كان حياً او اكتشاف جثته اذا كان قد قتل ، وقد رجح في النهاية مقتله واسندت تهمة قتله الى شرطي رفيق له يدعى مخائيل الفار ثم لما لم تظهر ادلة ما اطلق سراح هذا واسدل النقاب على الجناية ونسيها الناس · ومنذ بضعة اشهر تقدم مخبر الى القضاء يزعم ان الشرطي المفقود قتل في دار آل البلابسة ودفن في محل عينه فذهب كشف الى المحل المذكور حيث عثر على هيكل عظام بشرى من المستحيل معرفة صاحبه فاوقفت عائلة البلبيسي باجمعها واستمر التحقيق الى ان انتهى واحيلت هذه العائلة الى المحكمة وجرت محاكمتها فظهر كذب الشاهد الرئيسي القريوتي مما جعل المحكمة تأمر بسجنه ثم ظهر بطلان شهادة الشاهد الثاني وهو ميخائيل الفار نفسه على ماجاء في رسالة مندوبنا العماني المنشورة في عدد السبت الماضي وها ن الرسالة التلفونية المنشورة اعلاه تأتي فاضحة للمؤامرة مظهرة ان الجناية

وهمية وان الشرطي المفقود لا يزال حياً يرزق فنحن نهنيء آل البلبيسي على ظهور براءتهم وعلى افتضاح هذه المؤامرة وننتظر بريد عمان لنطلع على تفاصيل هذه الرواية المفجعه التي هي فريدة في بابها على مايظهر . اه ..

لا شيء يستلفت النظر في تعليق جريدة الف با على الرسالة التلفونية سوى اعترافها للمرة الاولى بان «خليل رمضان اختفى منذ اربع سنوات وعبثاً ذهبت الجهود التي بذلت في سبيل معرفة مقره طيلة هذه السنوات الاربع اذا كان لا يزال حياً او اكتشاف مدفن جثته اذا كان قد قتل» ولو رجعنا الى تصفح رسائل الف با التي سبق ان نشرتها عن هذه القضية (وقد نشرناها باجمعها) لانجد فيها ما يشير الي هذه الحقيقة بل كانت تقول دائماً ان القضية موآمرة مدبرة للايقاع بالسادة البلابسة الاتقياء الابرياء فما هو السبب الذي جعل الف با تكتم هذه الحقيقة عن قراءها طيلة المدة الماضية بالرغم عن انها نشرت بضعة رسائل في موضوع القضية ؟ انني اترك الجواب على هذا لتحليل القاري الكريم ! ...

* * *

يوم ان وصل العدد الذي نشرت فيه الرسالة المختلقة الى عمان صادفت في طريقي قائد الشرطة جان بك وكان يتصفح الف با ويضحك من الخبر ولما سألته عن اسباب الضحك عرض علي جريدة الف با واشار الى الرسالة

التلفونية وتساءل عن مصدر الرسالة فقلت له بدون تردد «انا الذي خاطبت الف با تلفونياً وامليت عليها الرسالة لكي اظهر للملاء بان هذه الجريدة تنشر الاخبار بدون تحفظ متى كان لها في ذلك غاية فاذا طلب منكم مراسل الجريدة ارشاده الى من بعث بالرسالة قولوا له ان مرسلها اديب رمضان»

ويا ليت جريدة الف با عرفت خطيئتها في نشر الاخبار بدون تثبت واصلحت الخطأ بل راحت توالي حملاتها علينا واعتبرت بان العمل الذي قمنا به لتذكيرها بالواجب الصحفي في حالات النشر جريمة تستحق الف مشنقة وكلفت المراسل باقامة الدعوى علينا لهذه الجرأة النادرة ولو انصفت لطلبت معاقبة المراسل نفسه الذي اضطرنا الى الالتجاء لهذه الطريقة مع جريدته وقد اقام المراسل الدعوى فاعترفت للمحكمة بالامر الواقع بتمامه وبينت ان السبب الذي الجأني الى استعمال هذه الطريقة مع الجريدة كثرة ما نشرته من الاكاذيب في رسائل مراسليها عن وقائع جلسات المحاكمة وابرزت اعداد الف با وفيها الرسائل المكذوبة وطلبت مقابلتها مع محاضر الجلسات وبعد اجراء المقابلة قررت المحكمة رد دعواه واعتباري غير مسئول عما حدث .

ولما ان اخفق المراسل في هذه الدعوى اختلق شكاية ثانية وادعى بأنني حقرته وقذفت عليه كمية من البندورة في وسط الطريق العام واقام الدعوى ولكن الشهود الذين اعتمد عليهم لتأييد افترائه خذلوه في

اللحظة الاخيرة فكان نصيب هذه الدعوى كنصيب اختها من الرد وهكذا اضطررت الى اضاعة بعض الوقت في رد افتراآت مراسل الف با الجريدة المحترمة وكان لسان حالي يردد قول احد الشعراء :

بلاء ليس يعدله بلاء * عداوة غير ذي حسب ودين
يبيحك منه عرضاً لم يصنه * ويرتع منك في عرض مصون

فما هو السبب الذي اوجد لنا خصومة هذا المخلوق المنسوب للصحافة والذي لم يسبق لنا به اية معرفة ؟ وهل من سبب غير المال يدفع هذا الرجل للافتراء على الحق وتضليل الرأي العام اولاً ثم اقامة الدعوى المكذوبة اخيراً لو لم يكن له في ذلك مصلحة مادية ؟ ؟



الفصل الثامن عشر

« الرشوة »

بيوم ٢٧ حزيران سنة ٩٣٣ استدعي قاسم القريوتي لديوان النيابة العامة بناء على طلبه وافاد انه حضر لعنده الى السجن اثنان من رجال المقر الاميري وكلفوه ان يكتب كتاباً خطياً ينكر فيه صحة جميع افاداته السابقة عن المتهمين البلابسه لقاء مبلغ ٣٥ ليرة فلسطينية وانه كتب لهم الكتاب المطلوب موجهاً خطابه لرئيس المحكمة عارف بك وقبض المبلغ منهما وبعد ان سمع النائب العام هذا الاعتراف وشاهد المبلغ بيد الشاهد قاسم استدعى رئيس المحكمة عارف بك ليسمع افادة الشاهد وقد اتفق الرئيس والنائب العام على رفع الامر لسمو الامير مباشرة قبل ان يعرضوا رجاله الاخصاء للجزاء والمحاكمة فذهب رئيس المحكمة عارف بك وبرفقته السيد زعل القسوس باشكاتب النيابة العامة ومعهم الشاهد قاسم القريوتي الذي تكلم امام الامير بالامر الواقع وسلمه مبلغ الخمسة وثلاثين ليرة ليرة المعطاة له من قبل الرجلين المقربين الى سموه وبعد ان تسلم الامير المبلغ عاد فسلمه لرئيس المحكمة وامر باعتبار الكتاب الذي كتبه قاسم كأن يكن وبطي هذه القضية وعدم عرضها للتحقيق قائلا بانه سيؤدب رجاله الذين تمادوا الى هذا الحد تأديباً خاصاً ولكنه لم يفعل شيئاً من ذلك

وكانت النتيجة ان النيابة والمحكمة اغفلتا امر التحقيق في قضية هذه الرشوة واعتبرتها كأن لم تكن نزولا عند رغبة صاحب السمو امير البلاد المعظم .

* * *

لم تجر محاكمة في نهار ٥ تموز لموافقة هذا النهار لذكرى المولد النبوي الشريف وقد جرت المحاكمة في اليوم التالي الموافق ٦ تموز سنة ٩٣٣

* * *

الفصل التاسع عشر

ظهور التلاعب في الدفاتر الرسمية

كانت المحكمة بناء على ماجاء في افادة الشاهد الشرطي ميخائيل الفار وكطلبه ارسلت مذكرة لمديرية الشرطة تطلب بها مراجعة دفاتر الوظيفة الخاصة برجال الشرطة و بيان ما اذا كان الشرطي ميخائيل الفار كان يقوم بخفارة الجسر المؤدي الى حارة البلابسة في المدة الواقعة بين ليلة اول آذار سنة ٩٢٩ والليلة الرابعة منه وقد ارسلت هذه المذكرة لمديرية الشرطة بتاريخ ٢١ حزيران سنه ٩٣٣ وفي المحاكمة الجارية بيوم ٦ تموز سنة ٩٣٣ تلي جواب قائد الشرطة جان بك على هذه المذكرة وفيه يقول :

« نه لدى تدقيق دفتر الوظيفة المختص بسنة ٩٢٩ وجد انه مفقود من هذا الدفتر جداول الستة ايام الاولي من شهر آذار سنة ٩٢٩ ولهذا السبب

لايستطيع افادة المحكمة عما اذا كان الشرطي ميخائيل قد تولج خفارة الجسر في المدة المنوه عنها » وان التحقيقات الجارية اثبتت ان فقدان هذه الجداول حدث في برهة ما كان بهجت بك طبارة قائداً للشرطة »

وعلى اثر ظهور هذه الدسيسة استلفتت نظر المحكمة الى ان القائد بهجت بك طبارة قد بدأ في تضليل العدالة عن دلائل هذه الجناية ابتداءً من تاريخ وقوعها والى انني كنت في سنة ٩٣٠ قدمت عدة شكايات ضده وضد المدعي العام عبد الكريم الحديدي وضد عبد القادر بك الجندي مساعد قائد الجيش للأمن العام وقد عرف القراء الاسباب التي الجأتني الى تقديم شكاياتي وبهذه المناسبة اضطررت الى تجديد اقامة الدعوى على المذكورين مرة اخرى وقد قدمتها للنائب العام حسب الاصول وسجلت في قلم المحكمة الاستئنافية تحت رقم ($\frac{٨٩٩٠٦}{٢٤}$) وكان نصيب هذه الدعوى الاهمال ايضاً لان صاحب السمو الامير اصدار ارادته السامية ايضاً بعدم اجراء أي تحقيق ضد هؤلاء الاركان المحترمين ؟

وفي جلسة ٦ تموز ايضاً استدعي الى المحكمة الجندي مصطفى حسين المغربي الذي كان في سنة ٩٣٠ شهد كذباً بدائرة المدعي العام انه رأى المغدور خليل في دمشق بعد اختفاءه ببضعة اشهر ثم اثبتنا كذب شهادته بعد المفاجأة المعلومة واوقف مدة ثم قرر المدعي العام منع محاكمته في تموز سنة ٩٣٠ وقد عرف القراء ان هذا الجندي تقدم بشهادته الاولى على اثر

اجتماعه باسماعيل البلبيسي مع الضابط محمد خاطر « راجع الفصل ١٠ »

بعد ان حلف هذا الشاهد اليمين امام المحكمة في جلسة ٦ تموز سنة ٩٣٣ سأله الرئيس عن الاسباب التي دفعته ان يشهد في سنة ٩٣٠ عن روئية المغدور خليل في دمشق فأجاب بانه لم ير المغدور في دمشق مطلقاً وانه تقدم بتلك الشهادة الكاذبة شفقة على صديقه الشرطي عبد الرحيم محمود لتخليصه من السجن وقد نصحه الرئيس ان يعترف بالحقيقة ويذكر اسماء الاشخاص الذين دفعوه للشهادة الكاذبة في ذاك الحين فاصر على الانكار وبناء على اقتراح الرئيس قررت المحكمة توقيفه بتهمة « كتم الحقيقة » وارجئت المحاكمة ليوم ١٠ تموز سنة ٩٣٣

وفي جلسة ١٠ تموز جرت محاكمة خاصة للشاهد قاسم القريوتي الموقوف واستجوبته المحكمة فعاد لتأييد شهادته الاولية ولدى مقابلة افاداته المتعددة رأت ان الاختلاف في الافادات يختص بالفروع ولا خلاف من جهة الجوهر لانه اكد في كل افاداته ان القتلة هم نفس الاشخاص الموقوفين فقررت براءته واخلاء سبيله ولم ترغب التوسع في التحقيق عن قضية الرشوة المعطاة اليه من قبل اخصاء المتهمين والتي اوضحنا امرها في الفصول السابقة . واعيد استجواب الشرطي ميخائيل الفار فاكد شهاداته السابقة وبين ملحوظاته الواردة في تقرير الكشف المنظم من قبل عضو المحكمة عبد الستار السندروسي مبيناً الاسباب الموجبة لاعادة الكشف مرة اخرى وقد ارجئت المحاكمة ليوم ١٨ تموز سنة ٩٣٣

وفد عند الامير

لم يرق لوكلاء الدفاع ان يوقف الجندي مصطفى حسين من قبل المحكمة وقد عرفوا بانه اذا اضطر بعد التوقيف للاعتراف بالحقيقة وباسماء من دفعوه للشهادة سيكون في اعترافه دليلا جديداً ضد المتهمين ورأوا ان في وجود عارف بك على رأس المحكمة خطراً على موكليهم فقصدوا قصر الامير مستصحبين بعض اعيان عمان والتمسوا منه ابعاد عارف بك من رئاسة المحكمة الى ان تنتهي قضية البلابسة واصدار ارادة باخلاء سبيل مصطفى حسين بالكفالة لكي لايضطر الى الاعتراف وافهموا سموه خطورة الموقف وقد وجد صاحب السمو في هـذا الالتماس مايوافق رغبته السامية فأمر بمنح رئيس المحكمة عارف بك مأذونية لمدة شهر كامل واصدر ارادة سامية باخلاء سبيل مصطفى حسين بالمكفالة وقد نفذت الارادة فعلا فاعيدت للجندي الموقوف حريته وبفضل مداخلة الامير ايضاً ظل مصراً على الكتمان الى النهـاية ولم يحضر في المحاكمات التالية سوى العضوين نقولا غنما وعبد الستار السندروسي الاول نائباً عن الرئيس والثاني عضواً وهكذا اصبحت المحكمة حائزة على رضاء المتهمين والمحامين الموكلين عنهم بفضل ارادة سمو الامير المعظم .

* * *

الفصل العشرين

البراءة

بعد غياب عارف بك عن حضور المحاكمات كرغبة سمو الامير اقتصرت هيئة المحكمة على العضوين نقولا غنما وعبد الستار السندروسي وقد ادركت بعد ان اثرت مداخلات امير المنطقة الى هذا الحد بان المحكمة سوف لا تصدر حكماً عادلا حتى ولو اتاها شهود من السماء ولم احضر في الجلسات الثلاث التي جرت في ٨ و١٩ و٢٥ تموز سنة ٩٣٣ بسبب مرضي وفي نهاية جلسة ٢٥ تموز قررت المحكمة اخلاء سبيل المتهمين بكفالة مالية .

وعقدت المحكمة جلسة بتاريخ ٧ اغستوس استمعت فيها الى شهود الدفاع وهم سعيد حلاوة الذي شهد بانه علم من الشاهد صالح ابو مرشد بانه قبض رشوة ليكون شاهداً ضد البلابسة ولكنه لم يعين له الجهة التي دفعت الرشوة ولم تشأ المحكمة التوسع في التحقيق لمعرفة الراشي لغاية لا تخفى على ذوي البصيرة واستمعت لشهادة شاهدين احدهما مباشر في المحكمة اسمه جميل وقد زعم هذا بان قاسم القريوتي اعترف اليه بان شهادته على المتهمين غير صحيحة والثاني اسمه عبد الرحمن ماضي من المنسوبين لمقر الامير وقد زعم هذا بان الشاهد قاسم القريوتي قال له بان مراده تقديم عريضة للامير يوضح فيها ان شهادته على المتهمين غير صحيحة ولما سألت

المحكمة من قاسم القريوتي عما ذكره هذين الشاهدين انكر واصر على شهادته الاولى ·

وجرت جلسة اخرى بتاريخ ٨ غستوس سنة ٩٣٣ استدعت فيها المحكمة الذوات الذين ذهبوا مع النائب العام لاخراج الجثة من مدفنها وقد ايدوا جميعاً ماجاء في تقرير الكشف الصادر عن النائب العام ·

وجرت محاكمة بيوم ١٥ اغستوس تقدم فيها قائد الشرطة بهجت بك طبارة كشاهد بناء على طلب جهة الدفاع لسؤاله عن اخلاق الشرطي ميخائيل الفار وقد شهد بان اخلاق الشرطي ميخائيل غير جيدة والقصد من ذلك هو اضعاف قيمة شهادة الشرطي ميخائيل ·

وقد بينت للمحكمة ان بهجت بك هو احد الاشخاص الذين سبق ان اقمت عليهم الدعوى بتهمة الاشتراك الفرعي في القضية وسعيه لتضليل القضاء وانه يجب الفصل في الدعوى المرفوعة عليه قبل ان تقبل المحكمة سماع شهادته كشاهد دفاع ·

وكانت الجلسة الاخيرة بيوم ١٠ ايلول سنة ٩٣٣ حيث قررت المحكمة باكثرية الاراء بانه لم يثبت بان الجثة التي اخرجت من المغارة هي جثة خليل رمضان وعليه تقررت براءة المتهمين البلابسة والشرطي عبد الرحيم محمود وحكمت على اسعد العنجراوي والجندي مصطفى حسين بالسجن ثلاث سنوات بجرم كتم الحقيقة · اما حيثيات الحكم فخير

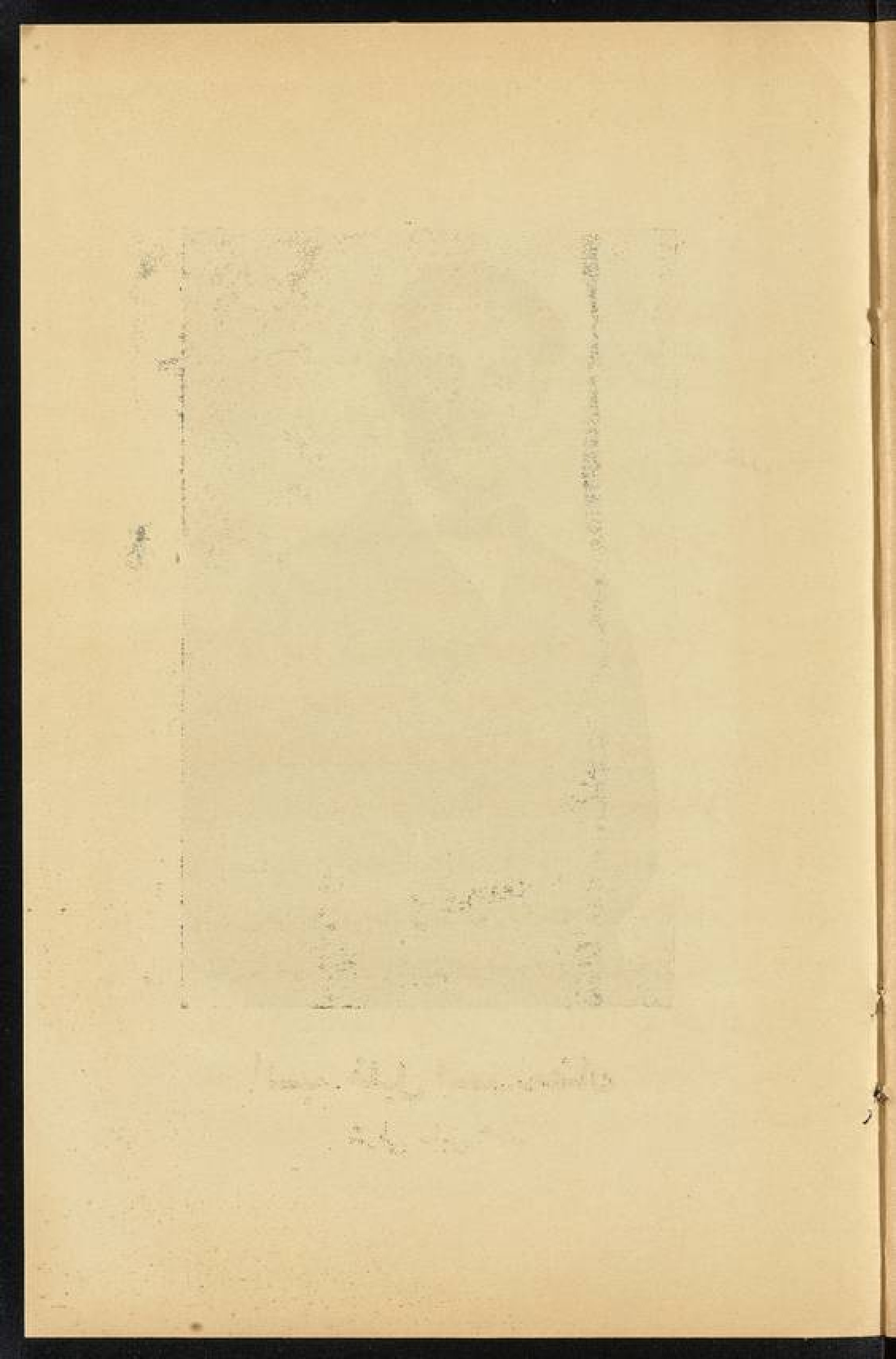
للقاريء ان لا يعرفها لانها مجموعة تضليل ومغالطة ٠

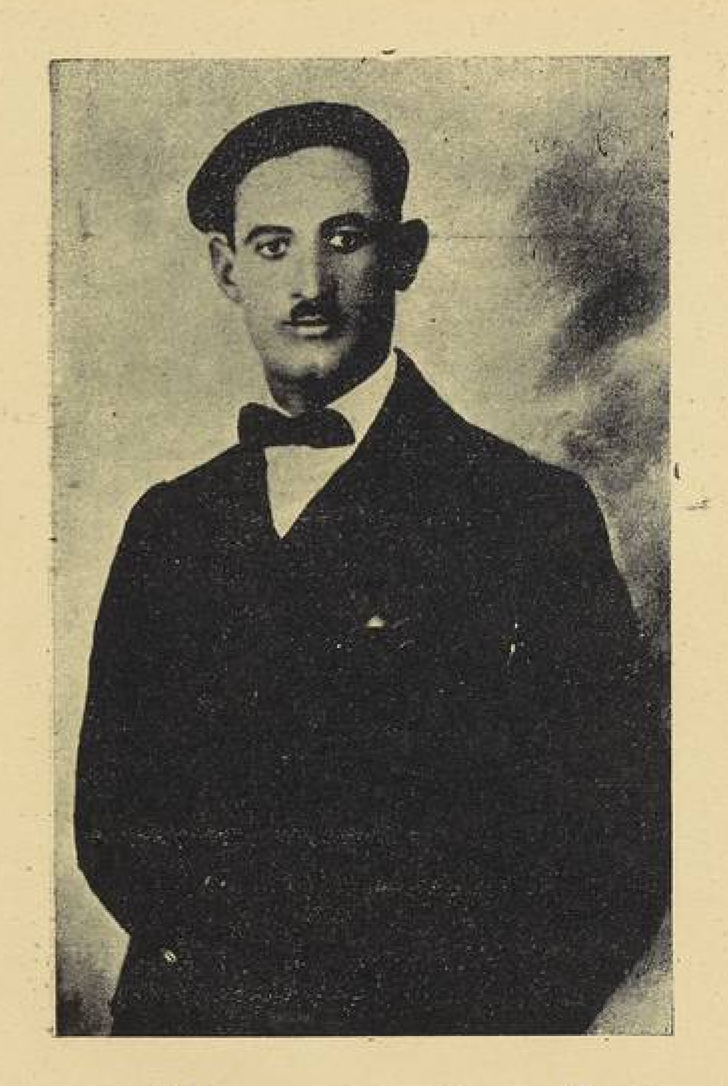
وفي محكمة الاستئناف تقرر تصديق قرار البراءة بحق المتهمين الاصليين وبراءة الجندي مصطفى جسيز ولم يبق في السجن غير اسعد المنجراوي الفقير وهكذا ضاع دم القتيل بفضل نزاهة القضاة ومداخلات الامير عبد الله في جميع ادوار القضية ٠

والآن بعد ان مضى عشر سنوات وكسور على اختفاء خليل رمضان الا يحق لنا ان نسأل حكومة شرقي الاردن **اين الرجل** ؟ واذا كان البلابسة ابرياء من قتله كما جاء في قرار المحكمة فمن هو القاتل ؟ ...

لقد جمعتني الصدفة في تموز سنة ٩٣٩ بعارف بك العنبتاوي رئيس المحكمة التي اصدرت قرار البراءة عند ما كان يتنزه في الشام ولما اعلمته بانني باشرت بطبع هذه الرواية اعترف لي حضرته بان معلوماته الشخصية اقنعته قناعة تامة بان اخي قد قتل بيد البلابسة الذين وافق على براءتهم وان مداخلات الامير اثناء التحقيق عن الجناية قد تجاوزت كل حد وكانت من اهم العوامل في ضياع دم القتيل هدراً وانه علم من تحقيقاته الخصوصية بان ابراهيم بك هاشم احد محامي الدفاع قد قبض من البلابسة علاوة على اجرة المحاماة خمسين ليرة فلسطينية لصرفهم لشهود الدفاع واعتقد بان عارف بك لن ينكر اعترافه هذا اذا اقتضى الامر ٠

تمت





السيد خليل اسعد رمضان

شرطي سابق بحماه